الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٠**

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرياس (إسبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

خطاب السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونيس كارتاخينا (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. هذا العام موضوع الجمعية العامة هو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. لذا تعد هذه الاجتماعات السنوية فرصة للنظر والتدبر في المسار الذي يسير عليه كل بلد من بلداننا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما من شك في أن الأحداث الأخيرة تشكل تحديا كبيرا لتحقيق الازدهار والتنمية والتقدم، لا سيما في تلك المناطق من العالم التي عانت أكثر من غيرها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ. ولم تكن السلفادور مستثناة من ذلك.

عندما استلمت الحكومة التي أرأسها السلطة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان النمو الاقتصادي في البلد بنسبة ٣ نقطة سالبة في المائة، وفقد ٤٠ ٠٠٠ شخص وظائفهم؛ وكان هناك انخفاض كبير في الصادرات، ولا سيما إلى الولايات المتحدة، التي تعد السوق الرئيسية لنا؛ وانخفض الدخل المتأتي من الضرائب وانخفضت كذلك التحويلات العائلية وعانت قطاعات واسعة من الشعب من الفقر أو الاستبعاد من فوائد السياسات العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولكن تلك الحقيقة المرة ليست مجرد نتيجة للأزمة. بل كانت نتيجة لعقود من تطبيق نماذج اقتصادية واجتماعية تهمش الغالبية العظمى وتشجع الرجعية والظلم. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع الشروع في التداول السياسي في السلفادور، بدأ ذلك الواقع يتبدل.

وحالما استلمت حكومتنا السلطة، التزمت بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستخدمتها كخارطة طريق. توضح الخطة الخمسية للحكومة أن هدفنا الاستراتيجي هو أن يتمتع الشعب بالصحة وأن يصبح متعلما ومنتجا وأن تكون له القدرة وتتاح له الفرص الملائمة لتنمية إمكاناته ليغدو الأساس الذي تقوم عليه التنمية. وتتضمن خطة الحكومة الأدوات الاستراتيجية والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المدى القصير والمتوسط. واتخذنا قراراً استراتيجياً بعدم تحميل أفقر شرائح الشعب التكاليف المترتبة عن الأزمة، كما جرت عليه العادة في الماضي.

ولهذا السبب، وضعنا وطبقنا سياسات تهدف إلى مكافحة الفقر، والحد من عدم المساواة، وتحقيق عملية للإدماج الاجتماعي، وخلق آليات مؤسسية جديدة من شأنها أن تجعل من توزيع الثروة ومنافع النمو الاقتصادي أمر ممكناً وأكثر إنصافاً.

وضعت حكومتنا حدا للمفهوم القديم للدولة، التي لا تدافع إلا عن مصالح المجموعات السياسية الاقتصادية الصغيرة. أما الآن، فإن دولة السلفادور في خدمة أكثر الفئات حرمانا. وقد أدى هذا التحول في السياسة العامة إلى أن أصبحت الدولة، وعلى نحو متزايد، دولة حديثة ومؤثرة تسعى لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي والعنف والفساد. بالتالي فإن هذا النوع الجديد من الحوكمة، الذي يستند إلى تنفيذ أفضل الممارسات، ويتسم بالشفافية ويقوم على المشاركة المتزايدة، بدأ بالفعل يؤثر تأثيراً إيجابياً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو ما تبينه النتائج التالية.

حققت السلفادور تقدما كبيرا في سبيل القضاء على الفقر المدقع والجوع. ففي العام الماضي، لم نكتف بتحقيق الهدف المتمثل في الحد من عدد الأسر التي تعيش في الفقر المدقع بل تجاوزناه. كذلك حققنا إنجازات كبيرة فيما يتعلق بتوفير فرص التعليم. ففي عام ١٩٩١، كان إجمالي تغطية التعليم الابتدائي نسبة ٧٥ في المائة من السكان؛ أما في العام الماضي، فقد بلغ ٩٣ في المائة.

اكتسبنا في تلك السنوات ٢٠ نقطة مئوية تقريبا.

ومنذ بداية إدارتي، تلقى جميع الطلاب في المدارس الرسمية التابعة للدولة – حوالى ١,٣ مليون من الأطفال والشباب – الأحذية والزي المدرسي واللوازم المدرسية مجانا. وكان لذلك تأثيره الفوري، كما قمنا بزيادة عدد الملتحقين بالمدارس مع الحد بشكل كبير من معدل الطلاب المتوقفين عن الدراسة. وقبل عشرين عاما، كان ٨٥ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل يعرفون القراءة والكتابة، ولكن هذا المعدل بلغ الآن نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية وحدها، نجحت الحكومة في خفض معدل الأمية بنسبة ٥ في المائة. وبمساعدة من آلاف المتطوعين، نقوم بتعليم القراءة لما يزيد على ١٧٠ ٠٠٠ من الكبار.

بالنسبة إلى الصحة، أحد الإنجازات التي نفخر بها للغاية يتعلق بالحد من الوفيات النفاسية بدرجة كبيرة، وهو فرع من فرعَي الهدف ٥ التابع للأهداف الإنمائية للألفية. ومع اضطلاع إدارتي بإصلاح الرعاية الصحية، زدنا إمكانية الحصول على الخدمات الصحية بالتعاقد مع المزيد من الأطباء والممرضين والأخصائيين، وإنشاء مراكز جديدة للمرأة. وعملا بالأهداف الإنمائية للألفية، يتمثل هدفنا في أن يساوي معدل الوفيات النفاسية ٥٢,٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة أو يقل عن

ذلك بحلول عام ٢٠١٥. وقد توصلنا إلى تحقيق هذا الهدف في السلفادور، وحتى تجاوزنا التوقعات بخفضنا المعدل إلى ٤١,٩ حالة وفاة نفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، أو ١١ حالة وفاة نفاسية أقل من الهدف المتوخى.

أمّا مبادرة إصلاح الرعاية الصحية الشاملة التي بدأناها، فقد أوكل إليها تقديم خدمات الرعاية الصحية في أقاصي المناطق النائية في بلدنا، المعزولة تاريخيا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الالتزام الراسخ من جانب حكومتنا أدى بنا إلى زيادة ميزانية الرعاية الصحية بنسبة ٦٠ في المائة خلال فترة أربع سنوات. وأتاح لنا ذلك أن نزيد المعروض من الأدوية في المستشفيات والعيادات الصحية العامة بنسبة ما بين ٥٠ إلى ٨٢ في المائة في ذلك الوقت، وزيادة نسبة السكان الذين يتم تحصينهم إلى حد كبير. وبالمثل، أسهمت المشورات الصحية المجانية التي قررتها حكومتنا في زيادة ٤٠ في المائة للطلب على هذه الخدمات، مما يشكل خطوة هامة نحو تحقيق هدفنا المتمثل في تقديم تلك الخدمات لغالبية السكان.

ولا يسعني أن أتكلم عن التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية دون الكلام عن الحصول على الخدمات الأساسية وتحسينها، مثل مياه الشرب. وأثمرت جهودنا تدريجيا في المناطق التي تقع تحت مسؤوليتنا في هذا الصدد. وقد حققنا الهدف المتمثل في معالجة ٧١ في المائة من الأسر للمياه التي تصل منازلها بالأنابيب. وفي عام ٢٠١١، وفي ظل حكومتنا، بلغت النسبة بالفعل ٧٢ في المائة من الأسر. والصرف الصحي مشمول بهدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية حيث يحدد غاية نسبتها ٨٩ في المائة من الأسر التي ستحصل على هذه الخدمة بحلول عام ٢٠١٥. وحتى قبل عامين، كانت نسبة ٩٦ في المائة من الأسر السلفادورية تحصل على المرافق الصحية.

باختصار، بُذلت جهود كبيرة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة لكل مؤشر من المؤشرات، مما يؤدي إلى تعزيز رفاهية جميع السلفادوريين. وأعتقد أن الوقت قد حان لاعتبار البرامج الاجتماعية المتعلقة بالناس كاستثمار وليس كنفقة، أو حتى أسوأ من ذلك كهدر، مثلما لا يزال بعض القادة في البلد يعتقدون عن طريق الخطأ، متمسكين بأفكارهم الهزيلة والقديمة.

ومن الواضح أن المكاسب التي حققناها في بلدي في السنوات الأخيرة لم تكن بالصدفة. فالسلفادور تمر بفترة من التغير الكبير. وقد حدث هذا التحول العميق أولا عن طريق إجراء تغيير في النموذج الاقتصادي الذي حدد مسارا مختلفا لدولتنا. ونحن نعمل أساسا على استعادة الحيوية في ريفنا بغية جعله مرة أخرى محركا مركزيا للتنمية الاقتصادية.

وبفضل خطتنا الزراعة الأسرية، التي تقدم مزارع صغيرة ومتوسطة الحجم مع التوصيل المجاني لحزم البذور المحسنة والأسمدة، وتوفير التدريب والوصول إلى التكنولوجيا وعمليات الائتمان، سجلنا العام الماضي أعلى نسبة محاصيل غذائية، وكنا قادرين على الحفاظ على أسعار الحبوب الأساسية في متناول جميع سكان السلفادور. وقد نفذنا أيضا بنجاح برامج الغداء في المدارس، حيث يتلقى أطفال المدارس الأغذية الطازجة والصحية من مزارع السلفادور. واليوم، يتلقى أكثر من ٨٠ ٠٠٠ طفل فقير في مدارس السلفادور كوبين من الحليب الطازج أسبوعيا كجزء من نظامهم الغذائي.ولقد أدت كل هذه الجهود إلى المزيد من الرخاء للسلفادوريين، لا سيما الأشد فقرا.

ولكن بالإضافة إلى الفقر، هناك آفات أخرى مثل العنف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، التي تحرم شعبنا من الرفاه والسعادة. ومع مراعاة ذلك، قمنا بتنفيذ السياسات العامة للحد من العنف ومكافحة الجريمة.

وأنشأت الحكومة وحدات جديدة من الشرطة، وأشرفت على تخريج ٤ ٠٠٠ عنصر جديد، وضاعفت الخطط التشغيلية للحد من الجريمة. في الوقت نفسه، أبرمت عصابتان شبابيتان

كبريان ميثاق عدم اعتداء بينهما قبل عامين. و لم تكن الحكومة سوى ميسرة لهذا الميثاق، الذي أرسى الشروط الدنيا للحد من مستويات العنف الذي تمارسه هاتان العصابتان في المناطق الأكثر تضررا من هذه الظاهرة. وهكذا، أدت الجهود المستمرة الرامية إلى قمع الجريمة ومنعها إلى خفض جرائم القتل بنسبة ٥٠ في المائة. ووجهت السياسة الأمنية للحكومة أيضا ضربة قوية لعصابات الجريمة المنظمة، مما سمح بضبط كميات كبيرة من شحنات المخدرات.

ومع ذلك، نحن نعلم أنه لا تزال هناك تحديات ضخمة. توجد عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية لم يمكن التغلب عليها في أربع سنوات من وجود إدارتي الجديدة في السلطة. وسوف أبرز بصورة خاصة التحديات التي يمثلها تغير المناخ وما ينجم عنه من ضرورة لحماية أرواح عشرات الآلاف من السلفادوريين وصونها. نحن منطقة معرضة للظواهر الجوية الشديدة، ومنها خمس على الأقل شهدتها السلفادور في السنوات الأخيرة. وكان لها أكبر الأثر على الفئات الأكثر ضعفا من السكان والبنية التحتية في البلد، مما تسبب بخسائر بلغت مليارات الدولارات.

وثمة تحد رئيسي يتمثل في بناء مجتمع عادل وديمقراطي بما فيه الكفاية يحترم الذين يشكلون أغلبية السكان – أي النساء. وتبذل السلفادور جهودا جادة لتحقيق الأهداف المستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المساواة بين الجنسين، والوقاية من العنف ضد المرأة، والمعاقبة عليه، واستئصاله.

وبالإضافة إلى إنشاء مركز اتصالات سرية للإبلاغ عن العنف ضد المرأة، أقرت الحكومة أول سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وحققت انخفاضا كبيرا في عمليات قتل النساء. وبدون أدنى شك، إن أبلغ إسهام في هذا المجال يكمن في مبادرة المدينة الودودة للنساء، حيث أنشأنا من خلالها أربعة مراكز للرعاية الشاملة للمرأة، ونحن في طريقنا إلى إنشاء اثنين آخرين، من المقرر افتتاحهما في وقت لاحق هذا العام. وهذه المبادرة تعتبرها بالفعل المنظمات الدولية ويعتبرها قادة العالم نموذجا للإدارة العامة. إنها نظام شامل ومتكامل من الخدمات المتخصصة للمرأة في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية، والتمكين الاقتصادي – من خلال العمالة الرسمية والدعم الرسمي للمشاريع على السواء – والوقاية والعلاج من العنف القائم على نوع الجنس. وتساعد هذه المبادرة أيضا في تركيز أولويات حكومتي على المرأة والاهتمام بها.

وهناك دليل ملموس آخر على العملية الجارية هو الحوار المضطلع به لتحقيق الجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق قدامى المحاربين في الحروب. وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نجحنا في سداد الديون التي لم تعمد الإدارات التي جاءت قبلنا إلى الاعتراف بها وسدادها على مدى سنوات. علاوة على ذلك، تعمل حكومة بلدي لتعزيز عملية المصالحة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة، والاعتراف بالفظائع المرتكبة ضد حقوق الإنسان في السلفادور. وبصفتي رئيس الدولة، طلبت الصفح عن حالات الاختفاء والقتل والتعذيب، من جميع أولئك الذين عانوا وطأة هذه التجاوزات أثناء حربنا الأهلية. وأمرت بإجراء حوار مع المنظمات التي تمثل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونتيجة لهذه العملية، سوف أعلن في الأيام المقبلة عن برنامج وطني للتعويضات، يشمل التصديق على مختلف معاهدات حقوق الإنسان التي اعتمدتها الجمعية العامة، وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات على الإطلاق.

إن الحق في الغذاء والتعليم والرعاية الاجتماعية يجب كفالته من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، لا بد من استكمال جميع الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية وتعزيزها عن طريق الدعم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

ثمة حاجة إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي العالمي، الذي يقوم على المضاربات المالية والنزعة الاستهلاكية ولا يؤثر فحسب على أكثر الاقتصادات متقدمة النمو في العالم، بل ويدفع بصفة خاصة أقل البلدان نمواً لتصبح أكثر فقرا. لا بد أن يسعى التعاون الدولي في الأساس إلى تحسين القدرات الإنتاجية لبلداننا وإلى الاستثمار في الشعوب التي تعاني من الفقر والإقصاء. وتعتقد حكومة بلدي أن الطريق إلى النمو هو الاستثمار في الفقراء وتحويلهم إلى طبقة وسطى تتمتع بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وأناشد التضامن الدولي وجدول أعمال الجمعية العامة التي نجتمع فيها اليوم الدعوة مرة أخرى إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. توجهت بنفس هذا الطلب في بياناتي السابقة أمام هذا المحفل إذ أعتقد أن كوبا جزء من الروح الأمريكية وأن الحصار من مخلفات الماضي. إن لشعب كوبا الشقيق، مثل كل شعوب العالم، الحق في السعي لتحقيق التنمية والرفاه من خلال اندماجه الشامل.

كما نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي سريع للنزاع في سوريا. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية ونؤيد الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة الذي سيجري بموجبه تدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها في سوريا تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن اعتقادي الراسخ بأن الأمم المتحدة ستتخذ الخطوات اللازمة من أجل كفالة وضع وتنفيذ خطة شاملة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك السياق، أعتقد أننا سنحقق عالما أفضل وأكثر إنصافا للبشرية جمعاء.

ونستعد في السلفادور لتنفيذ هذه الخطة. ونشعر بالسعادة كوننا من بين البلدان القليلة في أمريكا اللاتينية التي تعمل على إعداد مقياس متعدد الأبعاد للفقر. ويحدونا الأمل أن نستخدم في العام المقبل هذه الإحصاءات لتكمل مقياس الفقر القائم على الدخل في بلدنا. وسنكون بالتالي في مركز أفضل لتنفيذ سياسات شاملة من شأنها أن تمكننا من استئصال الفقر بطريقة نهائية ودائمة. وأشكر الأمم المتحدة على تعاونها القيم في السعي نحو تحقيق تطلعاتنا الكبرى كدولة، وأشكر الجمعية العامة على اهتمامها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو

اصطحب السيد كارلوس موريسيو فونس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تومي إيسانغ ريمنغيزاو الإبن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي إيسانغ ريمنغيزاو الإبن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تومي إيسانغ ريمنغيزاو الإبن، رئيس جمهورية بالاو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ريمنغيزاو (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة والتقدير إلى رئيس الجمعية العامة على قيادته وعمله مع الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وإلى الأمين العام على قيادته المتواصلة.

يصور علم بالاو القمر مكتملا باللون الأصفر على خلفية محيط أزرق. والجمع بين البدر والمحيط كناية عن توازن الطبيعة وتناغمها من خلال اتساق موجات المد والجزر المرتفعة والمنخفضة. وقبل أن أغادر بلدي قادما إلى الجمعية العامة،

وأثناء موجة مد مرتفعة مصاحبة للقمر المكتمل، غمرت المياه الفناء الخلفي لمترلي، الذي يطل على المحيط. ومر الإعصار أوساغي خلال المحيط الهادئ بعد أيام قليلة وضرب آسيا، مما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص. وأعقبته على الفور تقريبا العاصفة المدارية بابوك.

عندما كنت طفلا، لم تفض المياه لتغرق الفناء الخلفي لمترلي، ولم تهب علينا عاصفة مدارية تلو الأخرى تمر خلال جزرنا في المحيط الهادئ. لذا يتضح لي كما يتضح لقادة بلدان المحيط الهادئ الأخرى أن البدر والمحيط ما عادا يصوران التوازن والتناغم. إذ يمثلان اليوم اختلالا بسبب تجاوزات الماضي وعدم تواؤم بسبب عجزنا الحالي، كما قال الأمين العام مرات كثيرة، عن إقامة العالم الذي نصبو إليه.

ويواجه قادة وشعوب العالم بالتأكيد العديد من التحديات التي تعوق المضي قدما نحو إقامة العالم الذي نصبو إليه ونحو تطوير مستقبل مستدام. وخلال تناول الجولة المقبلة من أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للتحديات المتزايدة باطراد لظاهرة الاحترار العالمي، لا بد أن نضطلع جميعا على نحو أفضل بالعمل معا من أجل إيجاد حل للمسائل الخطيرة التي نواجهها.

ووضع زعماء العالم في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ رؤية إيجابية ورشيدة للشراكة والتنمية المستدامة للعالم. وللأسف، يبدو أن الرؤية قد انحرفت عن مسارها. لذلك ثمة شعور بالإحباط في كثير من البلدان اليوم يتعلق بفشلنا في المضي قدما بتلك الرؤية، وبالبطء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة، والخوف من اندثار تلك الأهداف.

واليوم، يبدو أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تعثرت، وأن بروتوكول كيوتو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لم يقدم ما يكفي بغية تعزيز ركائزنا الثلاث للتنمية المستدامة. وتتمثل مهمتنا بوصفنا قادة في تنشيط جهودنا من خلال تقديم التزامات تخفيفية حقيقية وتحديد سبل تمويل فورية وكافية وطويلة الأجل للإسهام في عمليات التنفيذ.

وأكدنا معا من جديد على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في مؤتمر قمة ريو ومضينا قدما في تنفيذ نهج الاقتصاد الأخضر حيال مسائل التنمية المستدامة. ويجب ألا نسمح أن يصبح اقتصادنا الأخضر يجري المجرى الاعتيادي للأمور. بدلا من ذلك، يجب علينا اتخاذ اجراءات ملموسة لنجعل من تأكيدنا المعلن على مبادئ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، واقعا. وحينها فحسب سيكون أمام أهدافنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تناقش في هذه الدورة للجمعية العامة فرصة حقيقية للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية والإنمائية الحالية في جميع أنحاء العالم.

من الواضح أننا في حاجة اليوم إلى القيادة – القيادة من العالم المتقدم والقيادة من العالم النامي؛ القيادة التي تركز متجاوزة الحدود وتنظر أبعد من مشاكل اليوم؛ في نهاية المطاف، القيادة التي تضع رؤية توافقية واسعة النطاق للحفاظ على كوكبنا لأطفال الغد. ويجب أن تستند تلك القيادة إلى مبادئ واضحة وملموسة من شأنها أن تساعد في توجيه كافة أعمالنا.

أولا، لا بد أن تقبل جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، المسؤولية المباشرة والأساسية عن القضايا العالمية التي تهدد مستقبل كوكبنا، وينبغي أن تتخذ الإجراءات المناسبة فورا. ثانيا، يجب علينا حماية الموارد الطبيعية لجميع الشعوب وجميع الدول، ونقر بأنه ليس لأي دولة الحق في تلويث موارد دولة أخرى. ثالثا، يجب علينا أن ندرك ضرورة أن تتصدى الدول الأكثر ثراء في العالم بفعالية للأعمال التي تهدد الدول الأكثر فقرا في العالم. رابعا، يجب أن نحمي الموارد البشرية من خلال الاستراتيجيات الحاكمة التي تركز على التعليم عريض القاعدة،

والصحة، وفرص العمل وتكافؤ الفرص، وتعترف بالثقافات والتقاليد والأوطان. وأخيرا، لا بد أن نتفق، في كل الأمور، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعايش السلمي لجميع شعوب العالم. إن النقاش، لا الأسلحة، هي أفضل السبل لحل الخلافات واحترام حقوق الإنسان.

وأود تذكيركم هنا بأننا فيما نشهد على كوكبنا مناطق نزاع عديدة، أعتقد أنه قد آن الأوان لنا جميعا، بصفتنا قادة، لأن نستخدم هذه المؤسسة العظيمة وجهودنا الذاتية لإدانة العنف ضد الشعوب، بما يشمل استخدام الأسلحة الكيميائية، لأيّ سبب كان، ولأن نسعى إلى إنهاء النزاع المسلح حيثما استطعنا. والأحداث في كينيا ليست سوى واحدة من سلسلة أعمال عنيفة ضد الناس، يتعيّن علينا أن نعمل معا للقضاء عليها.

إنّ يوم احترار عالمنا المصيري منقوش في الحجر فِعلا إذا لم نتصرف. فعملنا إذن بصفتنا قادة هو اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للقضاء على التهديد الراهن. وبلدي، إلى جانب دول جزرية أخرى في المحيط الهادئ، غير مستعد حتى لمناقشة سيناريو ارتفاع الحرارة بمقدار ٣-٥ درجات مئوية بحلول نهاية القرن، لأنّ ذلك سيؤكد زوالنا. كما أننا غير مستعدين لمناقشة مسألة الهجرة. وبدلا عن ذلك، سنواصل العمل والمتابعة مع شركائنا من الدول المتقدمة لتنفيذ التزامات تخفيفية صارمة للإبقاء على خطّ هذا الارتفاع عند مستوى درجة أكثر واقعية قدرها ١,٥ درجة مئوية.

يدعم بلدي الصغير على المحيط الهادئ المفاهيم المتأصلة في إعلان ماجورو بشأن تغيُّر المناخ، الذي صدر في منتدى جزر المحيط الهادئ هذا العام. ويقرّ الإعلان بعدم الكفاية الإجمالية للجهود الراهنة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة. كما يعترف بضرورة تعزيز الاستجابات لتغيُّر المناخ فورا، ويزوِّد قادة البلدان بخطة لإرساء الالتزامات بخفض جديد وواقعي. وبصفتنا قادة، علينا جميعا أن نستجيب للاحترار العالمي في كلا الأجلين المتوسط والطويل، من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، قبل عام ٢٠٢٠ وبعده على السواء.

ولكن ينبغي ألاّ ننسى أنّ المسؤولية الرئيسية عن خفض غازات الدفيئة تبقى على عاتق شركائنا من الدول المتقدمة النمو. لذا، علينا أن نغتنم الفرصة في الدورة التاسعة عشرة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقَد في وارسو، وأن ندعم بعدئذ العمل التقني اللازم لتسريع مسار السياسات والتكنولوجيات الملائمة لإنجاز أهدافنا؛ وننشِّط بروتوكول كيوتو، أو نُعِدّ بديلا أكثر استجابة، وننجِز ونوسِّع التزاماتها بخفض غازات الدفيئة؛ ونُلغي تدريجيا إعانات الوقود الأحفوري غير الفعّالة التي تشوِّه أسعار النفط العالمية؛ ونتوصل إلى اتفاق مُلزم قانونيا للاستجابة إلى الخسارة والأضرار المرتبطة بتأثير تغيُّر المناخ في البلدان الضعيفة والتعويض عليها.

وهنا في الأمم المتحدة في نيويورك، علينا أن نتعامل مع المسائل الأمنية المنبثقة عن الاحترار العالمي بتعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن للمساهمة في توسيع فهمنا للأبعاد الأمنية لتغير المناخ، وبتشكيل فرقة عمل مشتركة، بقيادة الأمين العام، لتقييم وتوسيع قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتأثيرات الأمنية لتغيّر المناخ. وعلينا أن نجعل عام ٢٠١٤ سنة الطموح. وبالاو، بصفتها مضيفة للمنتدى الخامس والأربعين لجزر المحيط الهادئ، تتعهّد بالاستفادة من مؤتمر القمة هذا للبناء على إعلان ماجورو والدفع قدُما بعمل أكبر. وبصفتنا قادة، علينا أيضا أن نأتي إلى مؤتمر القمة المعني بتغيّر المناخ، الذي ينظّمه الأمين العام في السنة المقبلة، جاهزين لمناقشة الإجراءات التخفيفية التي نتهيّأ لاتخاذها، والخطط الضرورية للتأكد من تنفيذها بشكل كامل.

إنّ بلدي يسعى بكل قوته لدعم قيادته بشأن مسائل التنمية المستدامة. وحتى الآن، التزمت بالاو بتقديم ٢٠ في المائة من طاقتها عبْر مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وبخفض

استهلاك الطاقة عبْر الكفاءة وجهود الحفظ. كما أننا أعلنّا تحدّي ميكرونيزيا وبدأنا بتنفيذه، الذي يُلزِم المنطقة الميكرونيزية بأن تحفظ بفعالية ٣٠ في المائة على الأقل من الموارد البحرية المحاذية للشاطئ، و ٢٠ في المائة من الموارد البرية بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا المسعى، أنشأت أو عزّزت بالاو وولايات قضائية ميكرونيزية أخرى أكثر من ١٥٠ منطقة محمية ومُدارة تغطي أكثر من ٦٨٠ ٠٠٠ هكتار، وخصَّصت أكثر من ٢٠ مليون دولار من الأموال التشغيلية وأوحت بجهود أخرى، مثل تحدي منطقة البحر الكاريبي، ومبادرة مثلّث الشعاب والتحدي الساحلي في غرب المحيط الهندي.

بالإضافة إلى ذلك، رعينا مؤخرا تشكيل مجموعة استشارية معنية بالأنواع الغازية، تابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، لتحسين الجهود الإقليمية للحدّ من انتشار تلك الأنواع عبْر المحيط. وابتكرت بالاو أيضا أول ملاذ لسمك القرش في العالم، وفي النهاية، عملت مؤخرا على تنفيذ أكثر التزاماتنا طموحا حتى الآن، وهو إنشاء أول ملاذ بحري شامل في العالم، ممّا سيغلق المنطقة الاقتصادية الحصرية في بالاو أمام الصيد التجاري. ونحن ندعو جميع دول العالم إلى التحرك في اتجاه مماثل، مع تقديرنا لظروفها الخاصة الفريدة، للمساهمة في حماية موارد العالم الطبيعية. ومن الأمثلة على العمل البسيط الذي يترك تأثيرا كبيرا على إنقاذ ثروتنا من أسماك القرش حظر حساء زعانفها. فمن الواضح أنّ هذا شيء يمكن لكل إنسان في العالم أن يعيش بدونه.

إننا في مرحلة عالمية تاريخية. وبعد سنة من الآن، ستطلق الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة، في إطار سيحدد العلاقة بين شعوبنا وكوكبنا لأجيال مقبلة. ومن خلال هذه الأهداف، يجب أن نلتزم باستخدام أكثر استدامة للمحيطات. فهي تغطي ثلثي سطح العالم، وترتبط بين ٩٠ في المائة من سكانه. وهناك مليار شخص يعتمدون على أسماكها. ولا ريب في أنّ صحة المحيطات مرتبطة بثقافتنا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا. لكنّ المحيطات لم تحظَ بأي ذِكر في الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تُقارب الأهداف الإنمائية للألفية نهايتها في عام ٢٠١٥، فإننا بحاجة إلى نموذج جديد.

لذا، حان الوقت لأن نعلن التزامنا بمحيطاتنا عبْر هدف تنمية مستدامة يتعلق بها حصريا. ولكي نأخذ العبرة من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين علينا، بصفتنا قادة، أن نرسم هدفا مُدوِّيا، قابلا للقياس ويسهل التواصل بشأنه. وعدم قيامنا بذلك من شأنه أن يتركنا مكشوفين أمام الأمواج المتقلبة. وفي أهداف تنميتنا المستدامة، علينا أن نركِّز أيضا على الأمراض غير السارية، التي تسبب ثلثي وفيات العالم التي يبلغ عددها ٥٧ مليون وفاة سنويا. وفي هذا السياق، ينبغي أن ندرك أيضا أنّ استهلاك التبغ الذي لم يكن مُدرجا في الأهداف الإنمائية للألفية، له تأثير مباشر على زيادة تلك الأمراض سوءا، ولهذا يجب استهدافه بشكل منفصل أيضا.

ولا يمكن تحقيق أيّ هدف من أهداف قيادتنا بدون شراكات قوية. ومن حُسْن الحظ أنّ بالاو قد حظيت طوال نصف القرن الماضي بشركاء إقليميين ودوليين أقوياء. وأود أولا أن أنوّه بأكثر من ٥٠ سنة من الدعم والقيادة اللذين أظهرهما لنا الولايات المتحدة. ونحن نقف معها في جهودها المستمرة لتوجيه الاستجابة الدولية للأعمال المروِّعة في سوريا. كما أننا ممتنّون على دعمها الاقتصادي السخيّ جدا على مرّ السنين، ولكونها حليفا موثوقا به يمكننا الاعتماد عليه. وإننا نتطلع إلى الإنجاز النهائي للمعاهدة التي ستُجدد علاقتنا وتعززها.

وتود بالاو أيضا أن تنوِّه بالدعم الكبير الذي تلقّيناه طوال السنوات من صديقتنا اليابان. ونأمل بأن يؤدي توسيع مجلس الأمن وإصلاحه إلى عضوية دائمة لليابان فيه. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر جمهورية الصين (تايوان) على صداقتها

ودعمها الاقتصادي في مساعدة بالاو على تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية والمضيّ نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عبْر هبات ومساعدة تقنية في مجالات الهياكل الأساسية، وتعزيز الأمن الغذائي والقدرات البشرية. وإننا ندعم بقوة مشاركة تايوان الموسَّعة في منظومة الأمم المتحدة، ونقدِّر توسيع مشاركتها المفيدة في الوكالات المتخصصة والآليات التابعة لهذه المنظومة، التي ندعوها إلى قبول مشاركة تايوان بصفتها مساهما قيما في جهودنا الجماعية.

وبدءا بقيادة المجتمعين هنا، وبالعمل وصولا إلى كل مستويات العمل والتعاون الدوليين، يمكننا الاستجابة في الوقت المناسب وعلى وجه السرعة، لحالات الطوارئ الحقيقية التي نواجهها. لكنّ وقت الأعذار قد انتهى. وحان الوقت للقادة لأن يقودوا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد تومي إيسانغ ريمنغيزاو، رئيس جمهورية بالاو من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيكيليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد إيكيليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد إيكيليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة إيكيليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوانين (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل كلمتي أن أنقل إلى سلطات الولايات المتحدة امتناننا الكامل على الضيافة الحارة والأخوية التي تتحلى بها دائماً خلال هذا الحدث السنوي العظيم في نيويورك الذي يجري في الأمم المتحدة. كذلك أعرب عن خالص التهاني للرئيس، وأتمنى له كل النجاح وتصريفاً رائعاً لعمل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيراً، وبالنيابة عن وفدي وبالإصالة عن نفسي، أنضم إلى رؤساء الوفود الأخرى الموجودة في القاعة للإعراب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون على استعداده لخدمة عالمنا بروح الالتزام ونكران الذات التي عُرف بها.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم أجسم أنواع الأزمات، والأعمال الإرهابية البربرية العمياء والتي ندينها بشدة، تلك الأعمال التي ارتُكبت في كينيا مؤخراً وأودت بحياة العشرات من الضحايا الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. في الوقت التي تتحدى فيه الصراعات المسلحة قدراتنا المشتركة على بناء عالم يسوده السلام، فإن الأزمة التي ما برحت تتطور في سوريا منذ عامين ونصف العام، بما انطوت عليه من كرب ومأساة إنسانية، ينبغي أن تحملنا على التوصل إلى تسوية مبكرة للصراع تنهي معاناة الشعب السوري. ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ضد السكان الأبرياء، وبالمثل ندين بقوة مرتكبي ذلك العمل المروع.

ومن المنطلق نفسه ، أود رسمياً أن أسترعي انتباهنا إلى أزمةٍ أخرى وأعمال شريرة أخرى التي بينما تبدو لنا أعمالاً بسيطة أو غير مهمة، غير إنها خطيرة أيضاً. وهي خطيرة بشكل خاص لأنها تؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح البشرية، وبالنسبة للذين يعيشون معها يومياً، فإنها كثيراً ما تثير الإحباط والسخرية والشعور بالهجران.

وفي الوقت نفسه، فإن تلك الشرور الأخرى لا ينبغي لها بالفعل أن تكون حتى موجودة، لأنه انطلاقاً من روح المساواة بين الشعوب والعدالة العالمية، والإنصاف وحب الإنسانية، قرر بصورة جماعية أسلافنا في الأمم المتحدة، بقلوب مفتوحة وبروح حرة جعل الإنسانية أكثر ائتلافاً من أجل رفاه ذريتنا. وفي الواقع، فإن منظمتنا هي التي قررت إنهاء استعمار جميع الأقاليم التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار. وقد وضعت القواعد، ومهدت السبيل، وأيدت حرية الشعوب.

كذلك أود أن أشيد بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما تحلوا به من موقف مسؤول منذ إنشاء الأمم المتحدة حتى وقتنا هذا في دعم حركات التحرر الوطنية والمنظمات الوطنية، ولا سيما في قارتنا الأفريقية. غير أنه من المؤسف، أنه بعد مرور ٦٨ عاماً على إنشائها وبعد اعتماد الميثاق، ما برحت الجمعية العامة تقف شاهداً اليوم على حالة ما برحت في ظلها أراضي دولة جزرية صغيرة – في هذه الحالة بلدي، أرخبيل جزر القمر – تخضع لدولة أخرى، وهي دولة رئيسية وعضو دائم في مجلس الأمن، ألا وهي دولة فرنسا.

مع ذلك، أيدت المنظمة بصورة لا لبس فيها استقلال أرخبيل جزر القمر، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د–١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب والمُسْتَعْمَرة، والقرار ٢٦٢١ (د–٢٥) الصادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والذي يحتوي خطة العمل من أجل التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب والمُسْتَعْمَرة. وعلاوة على ذلك، فإن القرار ٣١٦١ (د–٢٨) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، والقرار ٣٢٩١ (د–٢٩) الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ يؤكدان وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية وحق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وهكذا فإن مجلس الأمن، من خلال اتخاذه قراره بالإجماع ٣٧٦ (١٩٧٥) الصادر في ١٧ كانون الأول/أكتوبر ١٩٧٥، والذي أوصى فيه الجمعية العامة بقبول عضوية جزر القمر في الأمم المتحدة، أصبحت جزر القمر وفقا لذلك عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار ٣٣٨٥ (د–٣٠) الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، والذي يؤكد من جديد ضرورة احترام وحدة أرخبيل جزر القمر وسلامته الإقليمية، ويتألف الأرخبيل من جزر أنجوان، والقمر الكبرى، ومايوت وموهيلي. وأتذكر أن جميع البلدان الأعضاء، بمن فيها البلدان الأوروبية، قد صوتت مؤيدة لذلك القرار. وفرنسا لم تعارضه.

هل من يتولون دفة القيادة في دولنا وحكومات، الضامنون لاستقلال أراضيهم وسلامتها، بوسعهم أن يتصوروا الإحباط والعذاب المعنوي لرئيس دولة يتعين عليه أن يتعامل مع هذه الحالة المأساوية بشكل يومي؟ وبتطرقي إليها، فإن أتكلم من قلبي. وبوسعهم أن يطمئنوا إلى أن جميع إخواني المواطنين يمرون بذلك يومياً. فما هي الأفعال الجسيمة جداً التي قمنا بها نحن أبناء شعب جزر القمر حتى لا يعاملنا التاريخ كما يعامل جميع الشعوب الأخرى في العالم؟ لماذا يتعين علينا أن نوضح أو نبرر مراراً وتكراراً الطبيعة الموحدة لشعبنا وتاريخه وجغرافيته أو ثقافته؟ وعلاوة على ذلك، عندما يسعى البعض لإقناعنا أن مرد ذلك إلى افتراض مفاده أن جزءاً من سكاننا أعربوا عن رغبتهم في أن يبقوا مُسْتَعْمِرين، إننا نتساءل بإخلاص عما إذا كانوا يحاولون إحياء مؤتمر برلين الذي انعقد في عام ١٨٨٥.

وإذا كان الحال فعلا كذلك، هل يتعين أن نفهم أن هؤلاء الأشخاص ذاتهم سيسعون لإثارة تلك المسألة مع جميع الشعوب التي تود أن تبقى على حالها أو تغير مصيرها؟ وما دامت رغبة جميع الناس هي السعي الجاد من أجل الحرية، ماذا

سيحصل لو انه في يوم ما طالب أبناء جزر القمر في مايوت بحريتهم من فرنسا؟ أي تناقض تاريخي سيكون ذلك، وما هي قواعد القانون الدولي التي تتصرف المنظمة بناء عليها؟

ومنذ ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥، وهو التاريخ الذي تمتع فيه بلدي، أرخبيل جزر القمر، بسيادته، يواصل مواطنو جزر القمر المطالبة بمجرد تنفيذ القانون الدولي. وفعلوا ذلك بدون طائل. ولكن في حالات أخرى مماثلة، تطالب دول رئيسية معينة بالامتثال لنفس القانون الدولي وتكسب قضيتها. وبهذه الصفة، يعاق تنقل السكان فيما بين جزر أرخبيل جزر القمر، وهو حق غير قابل للتصرف، من جراء قرار لا يخطر على البال وغير مقبول اتخذته السلطات الفرنسية التي، في عام ١٩٩٤، فرضت تأشيرة للسفر بين مايوت وثلاث جزر أخرى في جزر القمر. وحتى الآن أدى نظام التأشيرة ذاك إلى وفاة ١٠ ٠٠٠ تقريبا من مواطني بلدي، وجعل المضيق الذي يفصل بين مايوت والجزر الأخرى أكبر مقبرة بحرية في العالم. ويتطلب ضميرنا المشترك أن نتخذ إجراء على وجه السرعة.

وفي جميع المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومع اعتراف المجتمع الدولي بحق أبناء جزر القمر في استعادة حرمة أراضيهم، فانه دعا مرارا وتكرارا الطرفين المعنيين، جزر القمر وفرنسا، إلى الدخول في مفاوضات من أجل إيجاد حل دائم وعادل للنزاع الإقليمي المؤسف، وفقا للقانون الدولي. واضطلع كل واحد من أسلافي بدوره بمفاوضات مع الدولة الفرنسية، ولكن لا يمكن إنكار اننا لا نزال لم نراوح حيث بدأنا.

ومنذ أن انتخبت رئيسا للجمهورية، فكرت كثيرا في المسائل وأجريت مشاورات واسعة. وتتطلب المسؤوليات التي توليتها تغيير قواعد لعبة ظلت بدون تغير لفترة ٣٨ عاما. وبعد اجتماع أولي من نظيري الفرنسي، الرئيس فرانسوا هولاند، عقد في كنشاسا على هامش مؤتمر قمة البلدان الفرانكفونية، أدركت أن السلطات الفرنسية الجديدة بعد طول انتظار مستعدة لإيجاد حل لمسألة جزر القمر. ولاحظت وسلمت بان فرنسا في الوقت الحالي مستعدة للاضطلاع بدور تاريخي باعتبارها دولة تحترم القانون الدولي بصرف النظر عما يقوله ذلك القانون بشأن أي موضوع. والعمل الذي قامت به فرنسا مؤخرا من أجل مالي أبلغ دليل على ذلك.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشارك سلطات مالي وشعبها والقارة الأفريقية عموما تقديم الشكر للسلطات الفرنسية التي اتخذت القرار لضمان انضمام القوات المسلحة لجمهورية تشاد وبلدان في منطقة غرب أفريقيا إلى القوات المسلحة الفرنسية في مساعدة مالي على استعادة وحدتها وسلامة أراضيها. كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بيننا هنا بوجود فخامة السيد إبراهم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، ولأعرب عن ابتهاجنا بمشاركة شعب مالي الشقيق الشعور بالفخر باستعادة سلامة أراضيه.

وانطلاقا من المثل العليا نفسها والأمل نفسه المتمثل في رؤية بلدي وهو يستعيد سلامة أراضيه، رحبت ترحيبا حارا بالدعوة الموجهة الي من الرئيس فرانسوا هولاند للقيام بزيارة عمل إلى فرنسا بغية إجراء مناقشات جدية ومنح الزخم لعلاقاتنا، لا سيما بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية. وفي أعقاب تلك الزيارة، وقعنا على إعلان سياس وأصدرناه، وهو ما يسمى إعلان باريس. وقبل زيارتي، تشاورت مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن جهودنا الأخيرة على الأقل تتماشى مع المبادئ التي تتمسك بها المنظمة القارية وأيضا للاستفادة من خبرتها. واغتنم هذه الفرصة لأعرب عن كل امتناننا للسيدة دلاميني – زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، على دعمها المستمر لبلدنا.

وفي ذلك التعبير عن نفسي، أناشد المجتمع الدولي بأسره أن يشهد على طلبي من الأمين العام أن يقدم خبرته ودعمه

ومساندته طوال عملية المفاوضات للديناميكية الجديدة التي نحن والفرنسيون ملتزمون بها بقوة.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بان مسألة مايوت من الآن فصاعدا ستكون مدرجة في جدول أعمالنا كل عام وباننا نحن، السلطات في جزر القمر، ملتزمون بالإبلاغ كل عام عن سير المفاوضات ريثما توجد تسوية دائمة للمسألة المتعلقة بسيادة بلدي خلال المفاوضات

يناشد بلدي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي ننتسب اليها – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ولجنة المحيط الهادئ – ان تقدم لنا دعمها الكامل.

وسينشأ مجلس مشترك عال، وهو هيئة متابعة لإعلان باريس الذي ذكرته سابقا، في الأسابيع القليلة المقبلة. وسيبدأ المجلس عمله في هذا العام بالنظر في مشكلة تنقل السلع والأشخاص من أجل وضع حد لا رجعة فيه للمآسي الإنسانية التي تعصف يوميا بجميع الأسر في جزر القمر.

ولم يكن عالمنا على الإطلاق بمثل هذا القرب من بلوغ الهدف الذي من أجله نحن، قادة العالم، نجتمع في حرم الأمم المتحدة هذا مرة في العام على الأقل. ويتمثل ذلك الهدف، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الدوليين.

ولذلك سيكون من المناسب، قبل أن اختتم بياني، أن أشيد بجهود المجتمع الدولي التي أدت إلى إحراز تقدم كبير في مدغشقر، وبذلك فتحت الطريق أمام عقد الانتخابات الرئاسية المقبلة في ذلك البلد الشقيق الهام.

وبغية أن نضمن ألا تكون ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، وهو موضوع الدورة الثامنة والستين، مجرد حلم بعيد المنال، يلزمنا أن نتصرف بسرعة لحماية شعوبنا من الخوف والعوز.

لنجرؤ على مكافحة الظلم. ولنمتلك الجرأة على إنهاء النزعات المميتة. ولنجرؤ على جعل إحلال السلام كفاحنا اليومي والسبب الوحيد لوجودنا، حتى تتمكن البشرية في الحياة في وئام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، اشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيكيليلو دهواين، رئيس اتحاد جزر القمر، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أياما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إيفو موراليس أياما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): أود أن أعبر عن تحياتي للأمين العام وجميع الرؤساء ورؤساء الدول والوفود والمنظمات الدولية من مختلف أنحاء العالم. وأعرب أيضا عن تحياتي الخاصة لمن يحضرون هذه المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة.

نجتمع مرة أخرى هنا، كما جرت العادة، لتبادل الخبرات ذات الصلة بالقيادة والعمل من أجل الحياة والإنسانية والمساواة

والعدالة الاجتماعية. ولكننا هنا أيضا للتعبير عن خلافاتنا العميقة فيما يتعلق بالحياة والسلام والديمقراطية. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، استمعت إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو بعض الدول، والتي أغفلت الكثير بخصوص الحرية والمساواة والكرامة والسيادة.

بفضل وعي الشعب البوليفي، أتولى الرئاسة منذ ثماني سنوات تقريبا وحتى الآن. وخلال تلك الفترة – وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والمالية في بعض البلدان المسماة البلدان الصناعية المتقدمة النمو، وأفضل أن أقول حتى البلدان الصناعية بصورة مبالغة فيها لأن بعض الدول تمارس الصناعة ببساطة لإنهاء الحياة – يبلغ معدل النمو الاقتصادي لدينا في بوليفيا ٤,٨ في المائة في المتوسط. وكان المعدل في السابق يزيد قليلا على ٢ في المائة في ظل السياسات الاقتصادية القائمة على السوق الحرة والليبرالية الجديدة. وفي هذا العام، يُقدر معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٦ في المائة على الأقل، ومن ثم، فإننا نحقق نتائج طيبة.

وأود أن أشير إلى أنه بفضل هذا النمو الاقتصادي، خفضنا الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وحققنا الهدف المتمثل في الحد من الفقر والفقر المدقع. وبيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ تشير إلى أن مليون بوليفي من الرجال والنساء أصبحوا في عداد الطبقة الوسطى. ويبلغ تعداد سكان بوليفيا ١٠ ملايين نسمة، وهذا يعني أن ١٠ في المائة من سكان بوليفيا حسنوا وضعهم الاقتصادي. وانخفضت معدلات سوء التغذية للأطفال دون سن الخامسة بنسبة تزيد حتى على ما هو مطلوب في إطار الهدف ذي الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. وحققنا هدف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوليفيا بلدا خاليا من الأمية، وذلك بفضل تعاون كوبا وفنزويلا اللتين تعملان معنا منذ الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتم تحقيق هدف التغطية فيما يتعلق بصحة الأم وانخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال. وبفضل هذا النمو الاقتصادي، تمكنا من إصدار قسائم للنساء الحوامل والأطفال دون سن الثانية، الأمر الذي مكننا من إحداث انخفاض في معدل وفيات الأمهات والأطفال. وزادت التغطية فيما يتعلق بالمياه الصالحة للشرب. وعلى سبيل المثال، وضعنا برنامجا بعنوان ”مياهي (زيادة الاستثمارات للمياه)“. ولا بد أن أشكر مؤسسة تنمية الأنديز ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية على مساهماتهما. فبفضل ما قدماه من تمويل، وضعنا برنامج ”مياهي“ بمرحلتيه الأولى والثانية ونعكف الآن على تنفيذ المرحلة الثالثة بتكلفة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لكل بلدية في المناطق الريفية. وقد مكننا ذلك من تحقيق تغطية نسبتها ١٠٠ في المائة في بعض البلديات على صعيد المياه الصالحة للشرب.

لقد جئت للتو من مناسبة هامة في مقاطعة سانتا كروز، حيث زرت العديد من البلديات. وفي اثنتين منها، قال لي عمدتا البلدتين – وهما لا ينتميان للحزب الحاكم ولكن لأحزاب أخرى – إن برنامج ”مياهي“ بمرحلته الثالثة سيؤدي إلى توفير مياه الشرب لنسبة ١٠٠ في المائة من السكان المحليين. وقد أحرزنا تقدما في هذا المجال. والاستثمار في المياه نعمة للحياة. فهو يعني تقليل الأمراض إلى حدها الأدنى، وذلك لأن المياه الصالحة للشرب تساعد الناس على تجنب الإصابة بالأمراض.

وأود أن يعرف الجميع في في هذا المقام أننا تمكنا من تحقيق ذلك بفضل دولة تعيش في ظروف السيادة والكرامة. لماذا أقول هذا؟ لأننا في السابق كنا نخضع سياسيا لإمبراطورية أمريكا الشمالية. وكانت سفارات الولايات المتحدة هي التي تقرر من يشغل منصب الوزير. وعلى الصعيد الاقتصادي، كنا نخضع لصندوق النقد الدولي. ومن وقت وصولنا إلى السلطة،

قلنا ”كفى !“ خضوعا للمنظمات الدولية ولسفارة الولايات المتحدة. وفي السابق، كان صندوق النقد الدولي يفرض، للموافقة على أي قرض، شروطه ويبتز مختلف الحكومات. وشملت تلك الشروط تخلينا عن مواردنا الطبيعية للشركات عبر الوطنية، بحيث يتعين على بوليفيا خصخصة الخدمات الأساسية. لكن الخدمات الأساسية حق من حقوق الإنسان ولا يمكن أن تكون ملكية خاصة. ولذا، عندما حررنا أنفسنا سياسيا واقتصاديا، بدأنا نحقق نتائج أفضل.

وتمثلت إحدى السياسات التي اعتمدناها في تأميم الهيدروكربونات – النفط والغاز. وأريد أن تعرف الجمعية وأن أُطلعها فحسب على تجربة صغيرة، هي، أن عقود الدولة مع شركات النفط عبر الوطنية في السابق كانت تنص على أن الشركة الناقلة تكتسب حقا في ملكية الأرض عند فوهة البئر. وعندما سأل الزعماء النقابيون الحكومات عن أسباب عدم ملكية البوليفيين للنفط والغاز، قالت لنا إن المحروقات مملوكة للبوليفيين ما دامت تحت الأرض، ولكن الحال لا يصبح كذلك بمجرد استخراجها من الأرض. واخترعت مسألة سند الملكية هذه عند فوهة البئر.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت نسبة ٨٢ في المائة من العائد تذهب إلى الشركات عبر الوطنية، خصوصا في حقول النفط الضخمة، و ١٨ في المائة للبوليفيين؛ لقد كان ذلك نهبا وسرقة. ولكن منذ تأميمنا للهيدروكربونات، يجب أن أقول إننا بدأنا حقا في تحسين الوضع الاقتصادي والظروف الاجتماعية في بلدنا. وكمثال على ذلك: كانت إيرادات النفط في عام ٢٠٠٥، قبل أن أصبح رئيسا، ٣٠٠ مليون دولار. وفي هذا العام، وبفضل التأميم والمعركة التي خاضتها الحركات الاجتماعية، ستزيد مبيعات النفط في مجملها على ٥ بلايين دولار. وفي العام الماضي، سجلنا مبيعات بلغت ٥ بلايين دولار تقريبا. ويواصل هذا الرقم نموه بفضل الاستثمارات الجديدة، ووصلنا اليوم إلى مرحلة إيجاد قيمة مضافة لهذه الموارد الطبيعية.

كما تعلم الجمعية، فأنا لست بخبير في السياسة أو في المسائل الاقتصادية. ولكنني هنا بناء على طلب الشعب البوليفي وأنا أتعرف يوميا على احتياجات ومشاكل ومطالب شعبي، شعب بوليفيا.

لذلك، أود أيضا أن أقول إن هذا العمل المشترك مع الحركات الاجتماعية، التي هي الحركات الممثلة المنظمة للشعب، يسير على ما يرام. وأود أن تعلم الأمم المتحدة والأمين العام بأننا قد أصدرنا توجيها وبأننا نعمل بشأن جدول الأعمال الوطني لعام ٢٠٢٥. ما هو بالضبط جدول الأعمال هذا؟ لأن بوليفيا أسست عام ١٨٢٥، فسوف نحتفل في عام ٢٠٢٥ بالذكرى المئوية الثانية لنا بصفة جمهورية، بينما نحن الآن دولة متعددة القوميات. ونعمل مع جميع الحركات الاجتماعية والسلطات، سواء تمثلت في رؤساء البلديات والحكومات المحلية، لوضع خطة متوسطة وطويلة الأجل من شأنها أن تجعل من الممكن ضمان مستقبل للأجيال القادمة.

وإلى جانب المشاكل المحلية، ثمة أيضا مشاكل إقليمية معلقة، مثل المشكلة القائمة بين بوليفيا وشيلي بخصوص الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ. بدأ الغزو في ١٤ شباط/فبراير ١٨٧٩، الذي أدى في ٢٣ آذار/مارس من نفس العام، إلى نشوء مقاومة محدودة. من غزانا؟ إنها الأوليغارشية الشيلية القائمة آنذاك، جنبا إلى جنب مع الشركات البريطانية. وفقدنا قدرتنا على الوصول إلى البحر، وعقدت العديد من الاجتماعات في وقت لاحق بشأن هذه المسألة. وفرضت معاهدة جائرة علينا، ولم يجر التقيد بها.

أريد أن تدرك الجمعية العامة ما يلي. في عدد من الاجتماعات مع الرؤساء السابقين ومع آخر رئيس شيلي شقيق، حاولنا التوصل إلى تفاهم. ومع ذلك، لم يكن ثمة أي

اقتراح رسمي لحل مسألة حق الشعب البوليفي الثابت في العودة إلى المحيط الهادئ مع السيادة.

ماذا قال رئيس شيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عندما خاطب الجمعية العامة هنا في نيويورك (انظر A/65/PV.12)؟ قال إن للمعاهدات حرمة، ويجب ألا تمس. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، خلال مؤتمر القمة الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، قال الرئيس بينيرا إيشينيك إنه يمكن بالطبع تحسين المعاهدات. في البداية، قال إنه لا يمكن تغييرها، ثم قال بعد ذلك إنه يمكن تحسينها. ويظهر أن هذه المسألة لم تغب عن ذهنه، وأنها بحاجة إلى حل.

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، صرح بينيرا إيشينيك علنا بأن شيلي لن تضمن احترام المعاهدات التي وقعتها فحسب، ولكن ستضمن أيضا سيادتها، بكل قوة في العالم. ولكن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، خلال مؤتمر قمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، قال الرئيس بينيرا إيشينيك إنه لا يمكن المس بالسيادة، إلا إذا كانت المصالح الاقتصادية على المحك. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، خلال الجمعية العامة قال بينيرا إيشينيك إنه لا توجد قضايا إقليمية قائمة بين شيلي وبوليفيا (انظر A/66/PV.15). ولكن في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، في مقابلة صحفية مع لا تيرسيرا، وهي صحيفة شيلية، اعترف بما يلي : منحت شيلي بوليفيا حكما ذاتيا في جيب إقليمي. وبعبارة أخرى، فإنه يحاول حل المشكلة. ولكن لم يجر تقديم ذلك المقترح بشكل رسمي أبدا.

ثمة تناقض رابع. في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قال رئيس شيلي خلال مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية الذي عقد في قادس في إسبانيا، إن شيلي ستطالب باحترام المعاهدة الصحيحة التي لا تزال سارية المفعول وهي معاهدة ١٩٠٤، وأن أي حديث عن المسألة يجب أن يكون ثنائيا بطبيعته:ويجب ألا يجري في محفل متعدد الأطراف مثل ذلك الذي نشارك فيه اليوم.

ماذا قال رئيس شيلي في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣؟ قال إن احتمال وجود بوابة للبحر بلا سيادة، إلى الشمال من أريكا، سينتهي إذا فازت بيرو في لاهاي. ويتمثل تناقض آخر في أنه في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣، قال الرئيس سباستيان بينيرا إيشينيك إن لشيلي الحق في الدفاع عن أراضيها وبحرها والسيادة بقوة وقناعة، وإن شيلي بلد لن يتوانى عن الدفاع المشروع عن أراضيه. في حزيران/يونيه، قال إن شيلي لن تتنازل أمام الموقف البوليفي في حين واصل الرئيس موراليس التقليل من شأنه. في ٧ أيلول /سبتمبر ٢٠١٣، قال إنهم سيحترمون بطبيعة الحال، الحكم الصادر في لاهاي. فيما يخص الأحكام الصادرة في لاهاي، فإنهم بلد احترم الأحكام.

أردت ببساطة أن أذكر ذلك من أجل تجنب الصراع. منذ تأسيس بوليفيا بوصفها دولة متعددة القوميات، فقد كانت بطبيعتها دولة مسالمة. مع كل الاحترام الواجب، أود أن أبلغ الأعضاء بأننا توجهنا إلى المحاكم الدولية. لقد طلبنا من محكمة العدل الدولية أن تعلن بأنه يترتب على جمهورية شيلي واجب التفاوض فعليا، في الوقت المناسب وبحسن نية، بشأن وصول سيادي إلى المحيط الهادئ، ومن أجل إعادة إرساء حقوق بوليفيا في الماضي والحاضر والمستقبل فيما يخص الوصول إلى البحر. أريد أن يدرك الأعضاء أن هذا الطلب لا يمكن ولا ينبغي أن يفسر بأنه عمل عدائي. على العكس من ذلك، فهو يشكل دليلا على احترام بوليفيا وثقتها بآليات تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

لا يمكن للأعضاء أن يتخيلوا مدى الضرر الذي لحق بنا اقتصاديا وجغرافيا، أو الضرر الذي ألحق بشعب بوليفيا وبأجيالنا السابقة واللاحقة، من قبل غزو ١٨٧٩. يواصل أجدادنا سؤالنا متى سنعود إلى البحر، لأن بوليفيا أنشئت بمنفذ

على المحيط الهادئ. فليدرك الجميع أننا نسعى إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

لقد استمعنا إلى مختلف البيانات التي أدلي بها خلال الأيام القليلة الماضية. ولا يستطيع المرء الاستماع إلى كل واحد منها، ولكن أريد أن أقول بأنه بينما نعمل من أجل القضاء على الفقر المدقع، فإننا نحن، رؤساء الدول والحكومات، نعمل أيضا من أجل إحلال السلام المصحوب بالعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن حفنة من الدول تشجع إشعال الحروب والنزاعات المسلحة والتدخل العسكري دون احترام حتى المنظمات الدولية.

لقد سمعنا تصريحات هنا بشأن الحرية والديمقراطية والسلام والعدالة والأمن. لأننا شعوب وقعت ضحية للتدخلات وجرى استغلالها وتهميشها وسلب مواردها الطبيعية من قبل الإمبراطوريات المعاصرة، فإننا نتساءل عن أي ديمقراطية أو سلم وعدالة اجتماعية يتحدث بعض الرؤساء الذين أتوا إلى هنا. إننا نلاحظ رؤساء ووفودهم المرافقة لهم، يشغلون المجال الجوي، ولا يوفرون ضمانات لحضورنا في هذا المحفل، على سبيل المثال. كيف يمكن أن يتحدثوا عن الديمقراطية، عندما تنتهك مؤسسات الولايات المتحدة الاستخبارية حقوق الإنسان وخصوصية وأمن الدول الأخرى باستخدام شركات خاصة؟ وقد اتضح أنها لا تتجسس على الحكومات الديمقراطية فحسب، ولكن حتى على حلفائها، ومواطنيها والأمم المتحدة نفسها.

حسناً، فليتجسسوا علينا نحن الرؤساء والحكومات المناوئين للاستعمار. ولكن يتجسسون حتى على الأمم المتحدة؟ وعلى حلفائهم؟ أرى في ذلك الكثير من الغطرسة والصلف تجاه البشرية.

لذلك، فنحن نجاهر بالصوت. فهم لا يكتفون بالتجسس، بل إنهم يدبرون الانقلابات أيضاً. أي سلام يمكن أن نتحدث عنه في حين أن الإنفاق العسكري يضحي بحقوق الإنسان لشعوبنا. وأود أن أسأل شعب الولايات المتحدة: عندما يكون هناك الكثير من المتعطلين عن العمل، كيف يمكن لحكومة بلدهم ورئيسهم أن ينفق ٧٠٠ بليون دولارعلى النواحي العسكرية والتجسس سنوياً، بينما يوجد الكثير من إخوتنا في الولايات المتحدة بلا مسكن ولا عمل ولا تعليم؟ لا يمكن للمرء أن يفهم كيف يمكن لذلك البلد أن ينفق كل تلك الأموال على التدخل في شؤون بلدان أخرى تاركاً أبناءه بدون تلك الخدمات.

إنهم يحدثوننا عن حقوق الإنسان بينما يمارس التعذيب في سجون غوانتنامو وفي القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، كما يعذب القادة النقابيون والسياسيون الذين لا يعتنقون الآراء الإمبريالية والرأسمالية. وأود أن أقول للولايات المتحدة إنها يجب ألا تصدق أنها سيدة العالم. فهي مخطئة. وإلى جانب ذلك، فهي توقع اتفاقات إلا أنها ترفض التوقيع على بعض أهم المعاهدات في العالم. وهي لا تحترم قرارات الأمم المتحدة.

لقد أصبح أمن الامبراطورية ومكافحة الإرهاب هما أكبر ذريعة وأداة للتدخل العسكري الأحادي. ولا يمكن مكافحة الإرهاب من خلال المزيد من الإنفاق العسكري والتدخلات العسكرية أو تدريب القوات العسكرية. وفي حدود معلوماتي، فإن السبيل لمكافحة الإرهاب يكون بالسياسات الاجتماعية وليس بالقواعد العسكرية؛ وبالتسامح الديني وبمزيد من الديمقاطية ومن المساواة في العدالة والمزيد من التعليم.

هل هناك بلد يخلو من المشاكل؟ طبعاً هناك خلافات، وأفضل ما يمكن عمله هو توفير الوسائل، حتى وإن لم تعتمد جميع حكوماتنا نفس السياسات الاقتصادية.

الرأسمالية تريد أن تخرج من أزمتها من خلال الحرب والتدخل المسلح. يجب أن نسأل أنفسنا من المستفيد من الحرب؟. من الذي يوزع الموارد الطبيعية بعد التدخل؟ وفي

أيدي من تنتهي تلك الموارد، بمجرد قصف بلدان بعينها؟ من الذي يحكم الولايات المتحدة فعلا؟ هذا ما أتساءل عنه، هل هم مواطنوها أم أنها الشركات التي تروج للحرب؟ من الخارج – على الأقل، أنا لست سفيراً يقيم في الولايات المتحدة – ولكن ما نراه هو أن من يمول الحملات السياسية والانتخابية هم المصرفيون ورجال الأعمال الكبار، وهم من يرسمون السياسات.

إن من يحكمون لا يمكن أن يخطئوا فهم النزاع في سوريا. بالطبع، نحن ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل. ولكن، من الذي يملك أكبر ترسانة نووية في العالم؟ من الذي اخترع الأسلحة الكيميائية؟ من الذي يقوم بتصنيع تلك الأسلحة التي تنهي حياة البشر؟ في منطقتنا، على الأقل، تبدو الأمور واضحة تماماً. نحن نعرف في أيدي من توجد تلك الأسلحة، ومن أين جاءت ومن الذي ينتجها.

الديمقراطيات لا تشن حرباً، وما نراه أن من يتخذ القرار بشأن الحرب هي صناعات الأسلحة والنظام المالي وشركات النفط. لقد أصبحت البلوتوقراطية بديلاً للديمقراطية. وحكومة الأغنياء والأقوياء هي التي تقرر مصير العالم. نحن نواجه لحظة جديدة من الاستبداد الجيوسياسي الإمبريالي – ولئن كنت لا أريد أن أعود إلى سرد كيف جرى تقسيم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، كما جرى في أفريقيا والشرق الأوسط، على يد القوى الاستعمارية المختلفة التي لم تكن تهتم بحل مشاكل الفقر والديمقراطية والمساواة، بل جل اهتمامها في تلك البلدان ينصب على الموارد الطبيعية – والآن، مرة أخرى، تريد تلك القوى تقسيمها من خلال التدخل العسكري وإقامة القواعد العسكرية.

ثمة موضوع آخر يجري مناقشته هو استعمار الفضاء، وقد شهدنا ذلك في السنوات الأخيرة. فمن يظنون أنهم سادة العالم يقولون إن قوتهم لا تعرف حدوداً وأنه يمكنهم أن يتدخلوا أينما شاءوا. ومرة أخرى، فإنني أتساءل ماذا يعني وجود الأمم المتحدة؟ ولماذا نبرم المعاهدات والاتفاقات؟ وما الفائدة من تعددية الأطراف؟ تعددية الأطراف الإنسانية هي ما نرحب به؛ أما النزعة اللاإنسانية للتدخل فسوف تحاربها الشعوب في جميع أنحاء العالم. أقول هذا كزعيم نقابي وشخص ينتمي إلى أكثر القطاعات التي تعرضت للامتهان في تاريخ أمريكا اللاتينية، وأعني بذلك الشعوب الأصلية الريفية.

إن الحرب صناعة الرأسمالية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة؛ ولا مساواة طالما بقيت صناعة الحرب هي الأعلى. فهي تبدأ الحرب وتشنها من أجل مصالحها. ولهذا، أرى أن علينا في هذا المحفل أن ننظر في هذه القضايا بتعمق.

مكافحة الاتجار بالمخدرات أداة أخرى للهيمنة. ولكن، لا بد لي من القول إنه بالرغم من جهود الحكومة والشعب في بوليفيا، فإن بعض القوى لا تضطلع بمسؤولياتها عن مكافحة الاتجار بالمخدرات. لأن سوق المخدرات توجد في البلدان الرأسمالية. وبعد أن تخلصنا من وكالة مكافحة المخدرات وأصبحت لدينا سياستنا الوطنية، وبفضل بعض البلدان المجاورة، كالأرجنتين والبرازيل وشيلي، التي يجب أن أشكرها على جهودها المشتركة، فقد لمسنا تحسناً في مكافحة الاتجار بالمخدرات بطريقة أفضل مما كانت تفرضه وكالة مكافحة المخدرات والولايات المتحدة. وأرحب باعتراف الأمم المتحدة بتقلص الاتجار بالمخدرات في بوليفيا، ولكن حكومة الولايات المتحدة لم تصادق على ذلك. فأيهما نصدق، الولايات المتحدة أم الأمم المتحدة؟ أترك الإجابة للجمعية.

إنني أشعر بعدم الأمان بعض الشيء عندما يتعلق الأمر بزيارة الولايات المتحدة في نيويورك، ولذلك، ينبغي لنا أن نفكر بجدية في تغيير مكان مقر المنظمة. فمقر الأمم المتحدة ينبغي أن يكون على أرض دولة صدقت على كل المعاهدات التي أقرتها الأمم المتحدة. وكما تعرف الجمعية، فلم تصادق حكومة الولايات

المتحدة البتة على أي من المعاهدات بشأن حقوق الإنسان أو حقوق أمنا الأرض. وهم لا يؤمنون لنا التاشيرات أو السفر عبر أجوائهم. وأنا أعرب عن تضامني مع صديقي نيكولاس مادورو موروس، رئيس فنزويلا. كيف نضمن أن اجتماعاً للأمم المتحدة يعقد هنا في نيويورك سيكون آمناً؟ ربما يتسنى للبعض منا ذلك، ولكن أولئك الذين لا يتشاطرون الآراء الإمبريالية والرأسمالية لا يشعرون بالأمان على الإطلاق. وسأكتفي بالقول – ليس بداعي الخوف، إننا ينبغي ألا نسكت على ذلك التوجه المتعجرف إزاء شعوب العالم. وإلا، كيف نؤمن بالأمم المتحدة بصدق إن لم نحترم قراراتها – على سبيل المثال، تلك القرارات التي تضع حداً للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. ليس هناك أكثر من بلدين أو ثلاثة بلدان لا تصوت لصالح إنهاء ذلك الحصار. ومعظمنا يرحب به ويصوت لصالح القرار في كل مرة

ولكن ما دام ذلك القرار لم ينفذ ولم يحترم، فلماذا نحن هنا في الأمم المتحدة إذن؟

وعلاوة على ذلك، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الجميع يعلمون أن الولايات المتحدة تؤوي الإرهابيين والمجرمين والفاسدين. ويهرب هؤلاء من القضاء البوليفي ليجدوا ملاذا آمنا لهم هنا. وحكومة الولايات المتحدة لا تساعد في مجال مكافحة الفساد. وعليه، فما هو نوع الاتفاق الذي يمكن التوصل إليه إذن في مكافحة الفساد؟

وإضافة إلى ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تواصل اتهام حكومات البلدان الأخرى. فبم تتهم كوبا على سبيل المثال؟ بتشجيع أعمال الإرهاب؟ وكيف لكوبا أن تفعل ذلك؟ ولعل مثل هذه الاتهامات تبرر حضور نحو ٦٠ أو ٧٠ من رؤساء الدول فحسب هنا بين ما يربو على ١٩٠ رئيس دولة على نطاق العالم. وأشعر بأن هذه السياسات تبعد رؤساء الدول وتنفّرهم. ومن سيأتي العام القادم للتصويت ما دامت القرارات لا تحترم على الإطلاق؟

وينبغي أن يشجعنا ذلك السبب والعديد من الأسباب الأخرى على التفكير في تغيير مقر الأمم المتحدة. ولا أتوقع أن تكون بوليفيا دولة مضيفة لمقر الأمم المتحدة أو أمريكا الجنوبية. فهناك بلدان صدّقت على جميع معاهدات حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون مقر الأمم المتحدة في أحد تلك البدان.

وهناك ممارسات ابتزاز عندما يتعلق الأمر بالحصول على تأشيرات الدخول. لقد تعين عليّ الانتظار من أجل الحصول على تأشيرة دخول من أجل الحضور إلى هنا. وصدرت لي تأشيرة دخول لا تزيد مدة الإقامة بموجبها على أربعة أو خمسة أو ستة أيام فقط. فما فائدة مثل هذه التأشيرة؟ إن على المرء أن يراقب ساعته وألا يغفل عن زمن المغادرة وإلا انتهت مدة تأشيرته. وهكذا نتعرض للتهديد والمضايقة والابتزاز بسبب تأشيرات الدخول.

وإن كانت الجمعية العامة جادة في مناقشة رفاه البشرية جمعاء، فإن بلدي على استعداد لمشاطرة بعض الحاضرين هنا فكرة إنشاء محكمة للشعوب، بما في ذلك إنشاء منظمات دولية رئيسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والشروع في إجراء تحقيق مع حكومة الرئيس أوباما.

لقد شدت اهتمامي عبارات رئيس الولايات المتحدة، أوباما، في مستهل فترة ولايته. وأعجبت بقوله حينها: ”لقد انتخبت لإنهاء الحروب“. تلك كانت عباراته التي ذاعت عبر الصحف وقنوات الإذاعة والتلفزيون. وقلت لنفسي حينها إن هذا الرئيس الشقيق للولايات المتحدة يتحدر من أسرة عانت من التمييز مثلي تماما. وسيساعد ذلك على أن نتفق ونضع حدا للحرب معا. وقد أعجبني ذلك كثيرا. غير أننا نشهد الآن عكس ذلك تماما. وربما يعزى السبب وراء ذلك إلى جائزة نوبل للسلام. ونحن نهنئه على حيازتها، ولكنها في نهاية المطاف ”جائزة نوبل للسلام“ وليست ”جائزة نوبل للحرب“.

فما هو الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه محاكمة الرئيس أوباما؟ من المؤكد أنه يشمل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والهجوم بالقنابل على ليبيا. وأود أن أعرف من كان يملك النفط في ليبيا من قبل ومن الذي يملكه الآن؟ ففي وقت سابق كان الشعب الليبي مستفيدا من ذلك النفط. ولكن كيف تجري إدارته واستخدامه الآن؟ وما الذي حدث في العراق بهذه المناسبة؟ إنني على اقتناع بأن وراء كل حرب أو تدخّل أجنبي خطة توضع بشأن كيفية السيطرة على موارد ذلك البلد في وقت لاحق. وقد كان ذلك ما شهدناه في بوليفيا بالفعل. غير أننا تمكنا من استعادة مواردنا الطبيعية بصورة ديمقراطية وعبر التصويت وليس عن طريق الرصاص أو المال، اعتمادا على وعي الشعب البوليفي.

وفيما يتعلق بمقاضاة أعمال الإرهاب الدولي، فإنها تشمل تمويل الجماعات الإرهابية وتسليح قوات المعارضة أيضا. وفي ذلك الصدد، فقد قررت طرد سفير الولايات المتحدة من بوليفيا في وقت سابق، ولست آسفا على ذلك. فنحن الآن في وضع أفضل من الناحيتين السياسية والديمقراطية. ونعمل الآن على إنهاء تعاوننا مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة التي كانت تتآمر على بلدنا. ونحن نرغب في التعاون ونرحب به – شريطة أن يكون دون قيد أو شرط وأن يكون خاليا من الابتزاز الذي يشمل استمالة الرؤساء أو الدعوة إلى خصخصة الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية.

ولنا أن نتصور الأضرار التي يسببها فرض الحصار الاقتصادي على أي بلد من البلدان. فهو أفضل أداة للإبادة الجماعية في واقع الأمر. وعليه، فإن كنا نشعر حقا بالمسؤولية عن رفاه البشرية وعن إعلاء الحق وتحقيق العدالة والسلام، فإنه يجب علينا أن ننظم صفوفنا من أجل الكفاح كي لا يلحق أي من رؤساء الدول من أمريكا الجنوبية أو الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم الضرر بحياة الأفراد أو بالبشرية قاطبة.

وكما حدث في المناقشات التي جرت هنا في وقت سابق بشأن الأزمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ وأزمة الغذاء، فإن الجمعية العامة تتصدى الآن لمسألة التدخل. وما دامت الرأسمالية والإمبريالية قائمتين فلن يكون ممكنا تحقيق السلام والعدالة والحرية لشعوب العالم وصون كرامتها وسيادتها. وإنني مقتنع بذلك بناء على خبرتي المتواضعة. وعليه، ينبغي أن نفكر في إيجاد عالم خال من الأقليات الحاكمة ونظم الحكم الملكي والهياكل الهرمية الاستبدادية للحكم، ومن ثم ننظر في شكل النظام الإنساني الذي نريده لعالمنا في وقت لاحق.

ولدينا جميعا الحق في السيادة والكرامة الإنسانية، سواء كنا بلدانا صغيرة متخلفة أو ”نامية“ ”كما يسمونها، أو أيا كانت حالتنا. ولنتساءل عما يلحق الضرر بالطبقة السياسية؟ والإجابة هي: الغطرسة والفساد وإساءة استخدام السلطة في بعض الأحيان. ومن واجبنا بصفتنا رؤساء لحكومات الدول، مكافحة تلك السياسات التي تلحق ضررا بالغا بالطبقة السياسية. ومن واجبنا أيضا تغيير تلك الممارسات السياسية. وحسب خبرتي، فإن السياسة ليست تتعلق بجني الأرباح أو الأعمال التجارية، إنما هي معنية بتوفير الخدمات والالتزام وبذل قصارى الجهود من أجل تحقيق مصلحة الشعوب. ومخطئ من ظن أن للسياسة علاقة بالأعمال التجارية أو جني الأرباح. ولن يحقق أي رئيس بلد أو حكومة النجاح إن كانت تلك رؤيتهما للسياسة. ومن الخطأ أن تسمح حكومة أي بلد للمصرفيين والممولين أو الشركات المتعددة الجنسيات بالسيطرة على سدة الحكم. ويجب أن تكون مقاليد الحكم بيد رئيس منتخب ديمقراطيا من قبل الشعب وبمشاركة جميع قطاعات المجتمع ومن أجل تحقيق الرفاه للغالبية العظمى من الشعب.

ونرحب باحترام الملكية الخاصة. غير أن الأمر يكون مختلفا جدا حين يكون الهدف من السياسات الاقتصادية وإدارة شؤون الحكم تحقيق مصالح الأقلية وليست الغالبية من

السكان. وعليه، أدعو – بناء على خبرتي المتواضعة – جميع الأعضاء إلى مكافحة السياسات الاقتصادية التي تسبب ضررا كبيرا للبشرية في جميع أنحاء العالم.

وأكرر القول مجددا إنه ما دامت الرأسمالية والإمبريالية قائمتين، فإن الكفاح ضدهما سيستمر، ولن تكف الشعوب عن الاحتجاج، ولكن دون أن تتحقق العدالة. ويقينا، فإن تحرير أنفسنا من الإمبريالية والرأسمالية سيكفل تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية لشعوبنا، فضلا عن صون كرامتها وسيادتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ليبيا.

اصطحب السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد علي زيدان (ليبيا): أهنئكم على تسلمكم هذه المهمة الكبيرة، رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأتمنى لكم كل التوفيق والسداد. وأود أن أحي معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهده المتميز مع فريقه في الأمم المتحدة، الذي أدار به هذه المنظمة من أجل الأهداف السامية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

أتحدث أمامكم اليوم باسم بلدي، ليبيا الجديدة، وهي تشق طريقها نحو الديمقراطية ودولة المؤسسات وسيادة القانون وتحقيق التمنية والرفاهية رغم المصاعب الكثيرة التي تواجهها نتيجة التركة التي خلفها النظام الدكتاتوري السابق على الصعد كافةً السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأود في هذا المقام أن أؤكد للمجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة على الخصوص، أن ليبيا تسير بخطى ثابتة نحو تأسيس دولة القانون التي يسودها احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والتداول السلمي للسلطة؛ دولة الشراكة الإيجابية مع الشركاء كافةً في العالم، في ظل الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإسهام بإيجابية في مسيرة التعاون الدولي، وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأمم والشعوب، ونشر الأمن، وتعزيز السلام، وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

يظل الشعب الليبي دائماً يذكر ويثمن عالياً دور منظمة الأمم المتحدة الهام في تيسير استقلال ليبيا عندما أصدرت قرارها بإعلان استقلال ليبيا يوم الواحد والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٩، واستجابتها العاجلة لاستغاثة الشعب الليبي بإصدار القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) لحماية المدنيين ونصرة ثورة السابع عشر من شباط/فبراير. وتواصل هذا الدعم الأممي والإسهام الكبير من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبيا التي تقوم حالياً بجهد متميز في إسداء النصح والمشورة الفنية، ونشر التوعية والتدريب بين مختلف القطاعات في ليبيا، من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة الحديثة. وقد أسهمت إسهاماً متميزاً في طرح ودعم فكرة الحوار الوطني التي تبدأ بواكيرها هذه الأيام. كما يعرض مجلس الوزراء الآن على الهيئة

التشريعية مشروع قانون معالجة أوضاع الاغتصاب والعنف خلال مرحلة الحكم الدكتاتور وإبان حرب التحرير.

استجابة لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، تواصل ليبيا التعاون والتعامل الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية للوصول إلى صيغة لتوسيع مدى التحقيقات مع مَن اتُهم بارتكاب الجرائم ضد الشعب الليبي، وذلك من خلال آليات وقواعد وقوانين المحكمة، وباحترام التشريعات الوطنية، أخذا في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا.

إننا نتطلع إلى تعاون الدول المعنية، وخاصة دول الجوار، لتسليم عناصر النظام السابق ا لملاحقين قضائيا، كما نتطلع إلى تفهم أكثر من قبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي لاحتياجات ليبيا الملحة للسيطرة على حدودها البرية والبحرية المترامية الأطراف، برفع الحظر المفروض على استيراد الأسلحة بشكل كامل.

يواجه بلدي الكثير من المشاكل الناجمة عن مسألة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي لإيجاد حل عاجل يرتكز على التعاون التنموي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويحترم سيادة الدول، ويضمن للمهاجرين كرامتهم وحقوقهم، ويعزز التعاون مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لمنظمة الهجرة الدولية على تعاونها مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة؛ والشكر موصول إلى الاتحاد الأوروبي على مساعدته لبلدي في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال تعاونه مع السلطات الليبية لتأمين الحدود المترامية الأطراف.

تواجه ليبيا تهديدات ومخاطر أمنية عبر حدودها تتمثل في تهريب السلاح والمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية. ولذلك استضاف بلدي خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٢ المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود، الذي أثمر خطةَ عمل طرابلس للتعاون الحدودي من خلال إنشاء آليات وهياكل للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية الحدود والسيطرة عليها. كما استضافت مدينة غدامس الليبية، في ربيع هذا العام، اجتماعاً لرؤساء حكومات كل من ليبيا والجزائر وتونس لتعزيز التعاون الأمني المشترك لمواجهة التحديات الناجمة عن تطور الأحداث في إقليم الساحل والصحراء. وشاركت في المؤتمر الوزاري المعني بدعم ليبيا في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون الذي انعقد في باريس ربيعَ هذا العام بمبادرة من الحكومة الليبية المؤقتة وباستضافة كريمة من حكومة فرنسا وتعاونِ حكومة المملكة المتحدة في التحضير للمؤتمر الذي اعتمد خطتي عمل لتطوير قطاعي الأمن والعدل في ليبيا.

وتسعى الدولة الليبية والحكومة المؤقتة بجدية إلى تفعيل وتنشيط دور اتحاد المغرب العربي والعمل من خلاله لتحقيق تعاون تنموي وأمني وسياسي يعزز المصلحة المشتركة لدول المغرب العربي وشمال أفريقيا.

لقد أصبح لزاماً، مع شروع ليبيا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف عمليات التنمية، واستكمال المشاريع الوطنية في شتى القطاعات، وما يتطلبه ذلك من استحقاقات مالية ضخمة على وجه السرعة، العملُ على استعادة الأموال المنهوبة من خزينة الدولة والمهربة إلى الخارج. ومن على هذا المنبر أكرر الدعوة التي سبق أن وجهناها إلى جميع الدول للتعاون معنا ومساعدتنا في استعادة تلك الأموال. كما نؤكد على مخاطبتنا للدول التي لديها استثمارات ليبية بضمان الحقوق الخاصة بتلك الاستثمارات وممتلكات الدولة الليبية فيها وضمان عدم المساس بها، لا سيما بعض بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تعرض بعض تلك الممتلكات لإجراءات قسرية وصلت إلى التأميم والنهب.

يولي بلدي أهمية قصوى لموضوع حقوق الإنسان، حيث تأتي عملية صون وتعزيز تلك الحقوق ومنع أي اختراقات

وتجاوزات لها على سلم أولويات الحكومة الليبية المؤقتة والمؤتمر الوطني العام. واتخذت الحكومة بالتنسيق مع المؤتمر الوطني العام جملة من الخطوات لتحقيق ذلك، من بينها؛ أولا، العمل على تعديل أو إلغاء التشريعات التي تتعارض مع الالتزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان. ثانيا، تفعيل الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات المخالفة لأحكام الإعلان الدستوري. ثالثا، المصادقة على الانضمام إلى بعض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، ويجري الإعداد للانضمام إلى اتفاقيات دولية أخرى مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. رابعا، وضع آلية عملية لتنفيذ القرار ١٩/٣٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لليبيا من خلال تعاون مباشر بين الحكومة الليبية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. خامسا، إنشاء مجلس لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا برئاسة وزير العدل وعضوية وكلاء وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والثقافة والمجتمع المدني. سادسا، ضمن الزيارات التي تعتزم المؤسسات الحقوقية القيام بها إلى ليبيا تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لزيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، إلى ليبيا والمقترح أن تتم في الربع الأخير من هذا العام. ويؤمل أن تعزز الزيارة العلاقة بين ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بما يحقق الأهداف المشتركة.

يساهم بلدي بكل جدية في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالالتزام بالمقررات الدولية في هذا الخصوص والتعاون الكامل مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية. وفي هذا المقام، نجدد الدعوة إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونيا لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، إعمالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وانسجاما مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية سنة ١٩٩٦.

كما أؤكد مجددا دعم بلدي الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في مختلف أنحاء العالم. وإسهاما منها في تحقيق هذا الهدف، تعمل ليبيا بالتنسيق التام مع الأشقاء الآخرين في جامعة الدول العربية للتحضير والإعداد الجيد لضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والذي للأسف الشديد تم تأجيل انعقاده. ونناشد معالي الأمين العام والأطراف الأخرى المنظمة للمؤتمر بذل كل مساعيهم وفق ما نص عليه قرار عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، لعقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري، ودعوة جميع الدول المعنية بالمشاركة فيه لضمان نجاحه.

يشارك بلدي المجموعة الدولية الانشغالات والهواجس التي تؤرقها من ظاهرة الإرهاب، الذي لا دين له، ولا ثقافة له، ولا وطن له، حيث انضمت ليبيا إلى معظم الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتعمل مع غيرها لتعزيز الجهود المبذولة لاستكمال مشروع صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦٦.

ما زال الشعب الفلسطيني يعيش مأساة إنسانية على مدى أكثر من ستة عقود، بدأت بطرده من دياره واغتصاب أراضيه وانتهاك حقوقه ومقدساته وتعرضه لممارسات قمعية واستيطانية وهدم ممتلكاته وتجريف أراضيه، وفي ذلك انتهاك صارخ لحقوق

الإنسان والقانون الإنساني الدولي وللمواثيق والأعراف الدولية كافة، وتجسيدا للعنصرية في أبشع صورها. الأمر

الذي يتطلب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته لإنهاء هذه المأساة في أقرب الآجال، وذلك باتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل توفر الحماية الكاملة للفلسطينيين ووقف معاناتهم اليومية ورفع الظلم عنهم من خلال إيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية بتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة جميع الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

إن التطورات المأساوية التي تعيشها سوريا حاليا تحتم على الأسرة الدولية ضرورة وضع حد لهذه المأساة الإنسانية ووقف نزيف الدم والدمار الممنهج، وعليه نؤكد على مطالبنا إلى مجلس الأمن الدولي بالتصرف العاجل تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية من خلال التوافق بين أعضائه لإنقاذ الشعب السوري وبما يكفل تحقيق مطالبه المشروعة.

يؤكد بلدي مجددا على مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان بضرورة وضع نهاية للمأساة الإنسانية التي يعيشها مسلمو الروهينغيا في ميانمار، والإسراع بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتقديم المسؤولين عن هذه المأساة إلى العدالة الدولية وتأمين عودة المهاجرين إلى ديارهم وتقديم التعويضات المناسبة لهم.

إن ليبيا، بلدى الذي قامت به ثورة من أجل إنهاء الدكتاتورية والاستبداد، هذه الثورة انبثقت عن عمق المعاناة ومن طول المعاناة فكانت بالعنف الذي تشاهدون. ولكن أؤكد لكم أن إرادة الشعب الذي نسج خيوط هذه الثورة وقام بها ستبني الدولة التي تحفظ القانون وترعى الحدود وتفي بالعهود وتحقق أماني الشعب وتحفظ الجوار وتؤمن بالسلام بين الأمم. إن هذه الثورة ستحقق الانتصار وتحقق الأمن.

أشكركم، سيدي الرئيس، والسادة المستمعين على استماعكم وإصغائكم، وأتمنى لهذه الدورة كل التوفيق والنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، من المنصة.

خطاب السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحبت السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة بيرساد – بيسيسار (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني للغاية هذا المساء، بصفتي رئيسة مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، أن أتقدم إلى الرئيس جون آش بالتهنئة على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ويشهد اعتلاؤه سدة رئاسة هذا الجهاز المركزي للأمم المتحدة على مواصلة إسهام الجماعة الكاريبية، كتجمع للدول الصغيرة، في النهوض بجدول الأعمال العالمي لتحقيق السلام والأمن والتنمية. والواقع أنه دليل على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وما من مكان آخر يجري الاعتراف بهذا المبدأ أكثر من الجمعية

العامة. وترينيداد وتوباغو على ثقة بأن الرئيس سوف يؤدي ولايته بامتياز، وبطريقة نزيهة لصالح جميع الدول.

في عام ٢٠٠٠، تجمّع قادة العالم في الجمعية العامة، وأطلقوا الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانت ترمي إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في التخفيف من حدة الفقر؛ والتعليم للجميع؛ والمساواة بين الجنسين؛ وصحة الطفل والأم؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض؛ والاستدامة البيئية؛ والشراكة من أجل التنمية بحلول عام ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت، كان هناك إيمان متجدد بالأمم المتحدة كسبيل لإعانة البلدان النامية، ولا سيما أضعفها، في الجهود التي تبذلها من أجل المساعدة على الحد من الفقر والجوع، وتوفير بيئة تمكينية لمساعدة الدول، بالعمل كشركاء، على تطوير اقتصاداتها بحيث تعيش شعوبها في ظل ظروف خالية من استمرار الفقر، وعدم كفاية الرعاية الصحية وسائر العلل الإنمائية. وفي ذلك الوقت، كان هناك شعور بأن الأمم المتحدة قد بدأت فصلا جديدا، يُنظر إليه الآن باعتباره استباقيا وليس تفاعليا.

عندما نتناول الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر، نسأل ما هي الحقيقة؟ وماذا شهد المجتمع الدولي منذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠؟ تبين الأدلة أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن متكافئا. فبالنسبة لنا في ترينيداد وتوباغو، خطونا بعض الخطوات الكبيرة صوب تحقيق الأهداف، والواقع أننا تخطيناها في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى الهدف الإنمائي للألفية المتصل بالتعليم، نحن لم نحقق تعميم التعليم الابتدائي فحسب، إنما حققنا أيضا تعميم التعليم الثانوي، وإننا نعمل على تحقيق التعليم الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة.

ونحن ندرك جيدا أن عددا من البلدان لا تسلك المسار الصحيح لتحقيق أي هدف من الأهداف الموضوعة. فبحلول عام ٢٠٠٥، ومرة أخرى في عام ٢٠١٠، كان واضحا أن المطلوب هو بذل المزيد من الجهود إذا كانت البلدان النامية ككل تريد الوفاء بأهدافها الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من القيود في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية الصعبة، فعلت البلدان النامية الكثير لتمويل تنميتها. وفي المقابل، أكد العديد من المعلقين على أن البلدان المتقدمة النمو لم تفعل ما يكفي للوفاء بالتزاماتها، أو لتقديم المساعدة الإنمائية إلى شركائها، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الألفية.

ويمكن القول إن بعض البلدان المتقدمة النمو لم تفعل ما يكفي لإصلاح سياساتها التجارية والضريبية وسياساتها المتعلقة بالشفافية. علاوة على ذلك، لم يولَ اهتمام كاف لتنظيم الاسواق المالية العالمية وأسواق السلع الأساسية على النحو المناسب. وما حدث هو أن تلك البلدان أثّرت بدورها تأثيرا سلبيا على قدرة العديد من البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

منذ مؤتمر قمة عام ٢٠٠٠، تم إحراز بعض التقدم في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن كان هناك أيضا الكثير من المآزق. ولقد أصبح واضحا أن نُهُج العمل كالمعتاد لن تكفي للتصدي للفقر واستئصاله على نطاق عالمي؛ ولكفالة الأمن الغذائي، والتغذية، والطاقة؛ ولعكس اتجاه التدهور البيئي ومواجهة تغير المناخ.

إن النُهُج الحالية لن تنهض بخطة الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، أو تكفل تحقيق التنمية المستدامة في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي انعقد في ريو

دي جانيرو خلال حزيران/يونيه ٢٠١٢. المطلوب إجراء تغيير تحويلي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وعند التفكير في دور الأمم المتحدة في معالجة مسألة التنمية حيث يكون باستطاعة جميع شعوب العالم أن تعيش في جو من الحرية أفسح، نرحب بالوثيقة النهائية التي اعتمدت في ٢٣ أيلول/سبتمبر لتجديد الالتزام بخطة الأهداف الإنمائية للألفية، وتكثيف الجهود من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ونرحب أيضا بقرار البدء بالعملية الحكومية الدولية التي سوف تؤدي إلى اتفاق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن توفر بنية جديدة أكثر شمولا لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا الانمائية المستدامة على الصعيد العالمي.

لذلك، نشيد بالرئيس لتركيزه على تلك الجهود. ونحن نتفق معه على أنها فرصة سانحة لبدء الكلام عن تمهيد السبيل أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولقد تم بالفعل إجراء بعض الأعمال التحضيرية. وفي مؤتمر ريو+٢٠، تعهد زعماء العالم بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وأدركنا أوجه القصور في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى قيام شراكة جديدة تشمل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمصارف المتعددة الأطراف، في جملة أمور، بغية النهوض بالأعمال الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

واتفقنا، بصفتنا قادة، على وثيقة ختامية لرسم ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، أي المستقبل الأكثر استدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويتناول ”المستقبل الذي نصبو إليه“ جوانب عديدة لما هو مطلوب لتحفيز التنمية المستدامة لجميع البلدان. وكانت ترينيداد وتوباغو شريكا نشطا في ذلك المؤتمر.

نحن نقول اليوم إننا سنواصل دعم التشديد على اجتثاث الفقر كأعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون أيضا بالأعمال الجارية فعلا بشأن إرساء أهداف التنمية المستدامة التالية: أولا، تطوير الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؛ ثانيا، اتخاذ التدابير التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في تقييم التنمية؛ ثالثا، اعتماد إطار لمعالجة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ورابعا، التركيز على المساواة بين الجنسين، والحاجة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في الجهود الوطنية للتنمية المستدامة.

لقد قال الأمين العام بان كي – مون

> ”إن الوثيقة الختامية الصادرة عن [ريو+٢٠] توفر أساسا متينا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ونحن مسؤولون الآن عن البناء عليها. لقد بدأ العمل الآن“.

وتتشاطر أيضا ترينيداد وتوباغو، والعديد من البلدان النامية، مشاعر فخامة السيدة ديلما روسيف، التي قالت: ”إنني على اقتناع بأن هذا المؤتمر سوف يكون له تأثير على إحداث تغيير كاسح“. لذلك، وفيما نبدأ بتمهيد السبيل أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تسلّم ترينيداد وتوباغو بشعور من الإجلال بأن الجمعية العامة يجب أن تمهد السبيل لتحقيق هذا التغيير الكاسح، بغية كفالة أن نتمكن من تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ التنمية المستدامة على جميع المستويات من أجل عالم أفضل للبشرية جمعاء.

وتمشيا مع هذا الالتزام المتجدد، نشيد بإطلاق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتوفير مستوى مناسب من المشاركة والرقابة السياسية الرفيعة المستوى بغية تنفيذ تطلعاتنا الجماعية نحو التنمية المستدامة. لذلك، تؤيد ترينيداد وتوباغو أيضا إعلان الرئيس حول البدء بطريقة قوية، خلال الدورة الحالية للجمعية، بإجراء مداولات ترمي إلى وضع خطة للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نؤيد خططه لعقد مناسبات رفيعة المستوى تهدف إلى معالجة مواضيع النساء والشباب والمجتمع المدني؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛

والتعاون بين الجنوب والجنوب؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي رأينا أن المواضيع التي اختارها لتوجيه المناقشات المواضيعية الثلاث المقررة لهذه الدورة للجمعية العامة هي أيضا اختيار جيد، ألا وهي دور الشراكات؛ وكيف يمكن أن تساهم المجتمعات المستقرة والسلمية في تحقيق التنمية؛ وكيف تسهم المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن المجالات الممكن معالجتها في تلك الأحداث تثبت أن الرئيس لديه رؤية واضحة حيال العناصر اللازمة لتفعيل نتائج مؤتمر ريو+٢٠، التي تجسد آمال وأحلام أضعف أعضاء المجتمع الدولي. ودعا ذلك التجمع لأن تحتضن خطة التنمية الجديدة روح إعلان الألفية والحفاظ على أفضل الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن أيضا للذهاب إلى أبعد منها.

وفي رأيي، لا بد أن تؤكد تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى أن علينا تجاوز الأعمال الاعتيادية. ويجب بذل جهد منسق لاستخدام تلك الأحداث في صياغة خطة للتنمية تستند إلى الحد من مستويات الفقر، ومن ثم زيادة وتيرته، حيث شهد الحد من الفقر بالفعل، منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، أسرع وتيرة له في التاريخ.

ويجب أن يكون الناس محور الخطة أيضا، أو كما دعا إليه بعض المعلقين، يجب أن تكون مبنية على إنسانيتنا المشتركة. ونجد أيضا جدارة في تعليقات فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عيّنه الأمين العام، والذي قال إن الأهداف التي يتم الاتفاق عليها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي رصدها على نحو وثيق، ”وينبغي للمؤشرات التي تتتبّعها أن تكون مصنفة من أجل كفالة ألاّ يتخلف أحد، وينبغي عدم اعتبار الأهداف قد تحققت إلاّ إذا طالت جميع فئات الدخل والمجموعات الاجتماعية ذات الصلة“.

وتدرك حكومة ترينيداد وتوباغو أهمية أن يكون الشعب محور أهدافنا الإنمائية. ونتيجة لذلك، لدى انتخابنا في عام ٢٠١٠، شرعنا في السياسة الإنمائية الوطنية التي تقوم على أساس توفير الرخاء للجميع. وتبين قراءة متفحصة لسياستنا الوطنية أنه في ترينيداد وتوباغو أدركنا أيضا أهمية وجود نهج متكامل لا للتنمية فحسب، بل لتنمية تتسم بالاستدامة، التنمية التي تدمج الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتشبه الخطة التي حددها الرئيس آشي، من أجل تمهيد الطريق أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقد نفذت حكومة بلدي، من خلال تدابير متباينة للنجاح، سبع ركائز تهدف إلى دفع عجلة التنمية في بلدنا من أجل تحقيق الرخاء للجميع. وسأوجز في تفصيلها: تنمية تركز على الشعوب؛ القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، والأمن الوطني والشخصي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واقتصاد أكثر تنوعا قائم على المعرفة المكثفة؛ والحكم الرشيد؛ والسياسة الخارجية.

وستواصل ترينيداد وتوباغو الاضطلاع بدورها في مساعدة المجتمع الدولي من أجل صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة.

وننضم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إبراز العديد من النجاحات الإنمائية التي حققناها من خلال قيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك من خلال مساعدة المجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع إدراك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة للتنمية المستدامة نتيجة لما نتمتع به من خصائص فريدة ونواجهه من تحديات ونقاط ضعف، ينبغي كذلك أن نبرز أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أحرزت تقدما في مجال التنمية أقل من غيرها من المجموعات الضعيفة الأخرى من البلدان.

وفي بعض الحالات، تقف الدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطوط الأمامية في مواجهة انتكاسة العديد من المكاسب التي تحققت. وفي ذلك الصدد، وبوصفي رئيسا لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، أود أن أسترعي انتباه هذه الهيئة إلى مسألة مثار قلق بالغ للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية: الحالة في البلدان الصغيرة المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون. ويبدو كما لو كنا نتعرض للعقاب بسبب النجاح النسبي الذي حققناه في الخروج من مستنقع الفقر، وقد خرجت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية المصنفة بوصفها بلدانا متوسطة الدخل من المجال الاقتصادي حيثما تمكنت في السابق من الحصول على تمويل ميسر.

إن استخدام متوسط دخل الفرد لتحديد مستوى البلد من التنمية وحاجته إلى الحصول على منح وتمويل ميسر لا يقدم صورة حقيقية. ولا يعد متوسط دخل الفرد، في أحسن الأحوال، إلا النسبة الحسابية التي لا تتناول مستويات الفقر، وتوزيع الدخل، ومستويات المديونية، والضعف والقدرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي تعتمد على المعونات الذاتية. وإذا أضفنا إلى ذلك آثار الكوارث الطبيعية وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ، ستمحى في لحظة مغالطة تصنيف البلدان متوسطة الدخل.

ويجب النظر في هذه المسألة في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الواقع، أثناء الأعمال التحضيرية لمشاركتنا في المناقشات المقبلة، يعد إدراك نقاط الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية أحد المبادئ التوجيهية التي ستطبقها الجماعة الكاريبية عند النظر في التزاماتها تجاه الخطة العامة.

وتفاقمت حالة الضعف الاقتصادي للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وقدرتها على الصمود بسبب تراكم الديون المنهكة، التي لا تزال تربك وتعرقل النمو في المنطقة وآفاق التنمية. وبالمثل، ترى الجماعة الكاريبية أن الحصار المطبق على كوبا يشكل عبئا على آفاق التنمية المستدامة لذلك البلد، وعلى هذا النحو، ينبغي رفعه عاجلا وليس آجلا.

ويبلغ رصيد ديون الجماعة الكاريبية حاليا قرابة ١٩ بليون دولار، بينما تتراوح نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ٦٠ إلى ١٤٤ في المائة بالنسبة للعديد من الدول. وكانت العديد من دول الجماعة الكاريبية تسجل معدلات نمو أقل مما كان مرضيا مقارنة بالبلدان النامية الأخرى في أمريكا اللاتينية والعالم بشكل عام. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لا تزال دول الجماعة الكاريبية تعاني صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل إنمائي معقول الثمن، إذ صنفت العديد من تلك الدول في مركز الدول متوسطة الدخل وخرجت بعيدا عن الحصول على موارد بشروط ميسرة من المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

لذلك أود أن أقول بكل احترام إنه لا بد من إدراك أن عبء الديون لم ينتج من الإنفاق المسرف لحكومات الجماعة الكاريبية،

لكنه جاء نتيجة تكوين بلداننا، والجغرافيا والتاريخ في بلداننا؛ وتعرضنا للكوارث الطبيعية، وحجمنا الضئيل، الذي لا يقلل من نصيب الفرد الواحد من تكاليف النفقات الإنمائية للبنية التحتية الاقتصادية اللازمة ومشاريع التنمية الاجتماعية الضرورية.

ولذلك تناشد دول الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي أن يدعم دعوتنا إلى المراجعة الفورية للمعايير العقيمة للغاية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية متعددة الأطراف وحتى بعض الشركاء الإنمائيين، التي ترفع البلدان الصغيرة متوسطة الدخل والمثقلة بالديون من قائمة البلدان التي يمكنها الحصول على موارد بشروط ميسرة؛ أي استعراض مبكر للحالة الاقتصادية والمالية للبلدان الصغيرة متوسطة الدخل والمثقلة

بالديون المرفوع اسمها أمام البرامج الإنمائية للحل المنظم لعبء ديونها، دون المساس بالآفاق المستقبلية لتلك الدول.

ونتطلع إلى مشاركتنا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في ساموا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، وإلى الاحتفال بالسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ أيضا.

وأرى أن المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية قدما في الوقت المناسب، ولن يكفلا التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل أيضا التعريف جيدا بشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأخذها في الاعتبار بالقدر الكافي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقد تذكر الجمعية العامة أنه خلال المناقشة العامة عام ٢٠١١، قدم كل من معالي الأونرابل ونستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، ومعالي الأونرابل رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين السيد رالف غونسالفيس القضية للتعويضات عن المظالم التي عانى منها العبيد الأفارقة والمتحدرون من أصل أفريقي، مشيرين إلى أن التفرقة والعنف ضد السكان المتحدرين من أصل أفريقي

في المنطقة قد أضعفا قدرتهم على النهوض كشعوب ودول (**أنظر A/66/PV.22**). وأوضحا أن الدول التي كانت تملك الرقيق في السابق ينبغي أن تبدأ عملية المصالحة من خلال الاعتراف رسميا بالأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال ٤٠٠ عام من تجارة الرقيق الأفريقية.

وفي الجلسة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، التي عقدت في بورت أوف سبين في تموز/يوليه من هذا العام، تم النظر في مسألة التعويضات عن الرق في منطقة البحر الكاريبي والإبادة الجماعية للسكان الأصليين. واتفق رؤساء الحكومات بالإجماع على تقديم الدعم إلى الأعمال بشأن هذه المسألة.

ولذلك تحث دول الجماعة الكاريبية الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لكفالة إقامة نصب تذكاري دائم تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مكان الصدارة في مقر الأمم المتحدة. وقد أثلج صدرنا للغاية الكشف عن التصميم الفائز للنصب التذكاري يوم الاثنين هنا في الأمم المتحدة.

وندرك أن السلام والأمن والاستقرار توفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة. ويعد الأمن القومي والشخصي إحدى الركائز السبع لاستراتيجيتنا الخاصة الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، نحن أنصار معاهدة تجارة الأسلحة، المتفق عليها في آذار/مارس هذا العام التي وقعنا عليها بالفعل. واليوم أودعنا صك تصديقنا.

وفي ضوء تجاربنا والتحديات التي واجهناها فيما يتعلق بتأثير الجريمة والعنف والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على جهودنا الإنمائية، نشجع جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن توقع وتصدق على معاهدة تجارة الأسلحة، حتى تدخل حيز النفاذ في أقرب فرصة.

وفي الواقع، أود أن أحيط علما بحزن حادثة وقعت في الآونة الأخيرة. إذ قتل السبت الماضي أحد مواطنينا الشباب الرائعين، السيد رافيندرا رمتان صاحب الميدالية الذهبية للتميز الأكاديمي الممنوحة له من أحد الرؤساء السابقين في ترينيداد وتوباغو، في هجوم إرهابي على مركز وستغت في نيروبي. فقد وقع بلا شك ضحية للأسلحة غير القانونية وغيرها من الأسلحة في أيدي الإرهابيين القتلة. ولا تعد وفاته إلا مجرد مثال واحد على تبعات التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، يجب ألا ننسى أن الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد قلقنا البالغ حيال الأزمة الإنسانية المتصاعدة في سوريا، ونكرر دعوتنا إلى تسوية الحالة عبْر الحوار وليس باستخدام أية تدابير تنتهك القانون الدولي. وإننا نؤكد أنه إذا كان هناك دليل ظاهر على أنّ أفرادا ارتكبوا أثناء هذا النزاع الممتد جرائم حرب تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه ينبغي اتخاذ خطوات لسوقهم إلى العدالة.

وفيما نحن ماضون قدُما بعمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وترينيداد وتوباغو أحد أعضائه، شهدنا فعلا مجالات معيَّنة ينشأ فيها توافق الآراء. وأود أن أؤكد للجمعية أنّ حكومة ترينيداد وتوباغو ستبقى مشاركة بنشاط في المضي قدُما بجهود الرئيس للاستفادة من الجمعية العامة بصفتها آلية رئيسية للدخول في حوار بشأن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلت به للتوّ.

اصطُحِبت السيدة كاملا برساد – بيسيسار، رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

خطاب السيد ماريانو راخوي براي، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس حكومة إسبانيا.

اصطُحِب السيد ماريانو راخوي براي، رئيس حكومة إسبانيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي سروري العظيم الترحيب بدولة السيد ماريانو راخوي براي، رئيس حكومة إسبانيا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راخوي براي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن إسبانيا، أود أن أهنئ السفير آشي على مسؤوليته الجديدة بصفته رئيسا للجمعية العامة وأن أقدم إليه دعمنا الثابت وأفضل تمنياتنا. إنّ قدراته ضمانة للعمل الجيد في الأشهر الإثني عشر المقبلة. كما أود أن أشكر سلفه، معالي السيد فوك يرميتش، على عمله الفعال خلال السنة الماضية وأتمنى له النجاح في دوره الجديد.

إنّ هذه الجمعية العامة هي محور النظام الدولي. فلنا جميعا فيها الحقوق نفسها، بصرف النظر عن حجمنا أو سكاننا أو تنميتنا الاقتصادية. إنها جهاز الأمم المتحدة الذي يجسِّد المساواة في السيادة بين الدول. والقرارات التي نتخذها هنا تقدِّم للمجتمع الدولي طائفة من الآراء يصعب تفنيدها. فهذه قاعة المناقشة للشرعية العالمية. ونحن جميعا أعضاء دائمون هنا، حيث تكتسب التعددية معناها وتأثيرها الكاملَين.

إنّ لدى إسبانيا ثقة بالأمم المتحدة وهي ملتزمة التزاما ثابتا تجاه المنظمة، لأننا نؤيد تأييدا كاملا المقاصد والمبادئ التي تجسِّدها. والتزامنا تجاه الأمم المتحدة ليس مجرّد خطابة. فإسبانيا سادس أكبر مساهم في المنظومة. وهذا الالتزام يضفي الشرعية على تطلّعنا إلى خدمة أهداف الأمم المتحدة من داخل مجلس الأمن في فترة السنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وسنفعل ذلك بروح الحوار وتوافق الآراء نفسها، كما في آخر مناسبة سابقة، حين وضعت الجمعية ثقتها في إسبانيا. وفي السنوات العشر التي انقضت منذ ذلك الحين، ظلّ بلدي يثبت بأفعاله عزمه على أن يخدم بإخلاص أهداف الأمم المتحدة – صون السلام والأمن الدوليين، الحل السلمي للنزاعات، التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز حقوق الإنسان ومراعاتها.

إنّ صون السلام والأمن الدوليين شرط مسبَق لتقدُّم البشرية. وإسبانيا تؤمن إيمانا راسخا بالقيم الثلاثة للسلام والأمن والتنمية، وهذا ما حدا بأكثر من ٠٠٠ ١٣٠ جندي إسباني أن يخدموا في عمليات حفظ السلام والبعثات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في كل منطقة من العالم منذ عام ١٩٨٩. والقوات الإسبانية تخدم حاليا تحت راية الأمم المتحدة الزرقاء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث تسهم منذ عام ٢٠٠٦ في ضمان السلام والاستقرار في بلد يقع في منطقة مضطربة بشكل خاص.

وتعمل إسبانيا لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وقد أدت دورا نشيطا في مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة. وقد شاركنا أيضا في مبادرات دولية مختلفة لمنع الإرهاب النووي. فقد عانت إسبانيا عنف الإرهاب وتعلم أنّ التهديدات الجديدة التي تشكلها الفصائل غير الحكومية تستدعي استجابة عالمية عبْر التعاون الدولي. وعلينا أن ننفِّذ بشمولية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونتوصّل إلى اتفاقية عالمية للتصدي لهذا الخطر الذي يتجاوز حدود الدول. وشعب إسبانيا يعرف من الخبرة أنّ المسؤولية عن الإرهاب تقع على عاتق الإرهابيين وحدهم؛ إنها حصرية عليهم وغير قابلة للتحويل، مهما قد يدّعي مرتكبوه. وينبغي لنا أن نكرم ذكرى الضحايا، فهذا هو المدخل إلى إنكار الشرعية الاجتماعية أو الأخلاقية على أي نوع من الإرهاب.

وقد اتضح في هذه السنة التزامنا بالعمل من أجل السلام والأمن في العالم أثناء الأزمة في مالي. ودعمت إسبانيا في البداية بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ثم بعد ذلك نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتقوم القوات الإسبانية في بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي بتدريب القوات المسلحة التابعة للبلد، المسؤولة عن ضمان سيادته الوطنية وسلامته الإقليمية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومالي تُلحق الهزيمة بالإرهاب وقد استعادت سلامتها الإقليمية، وهذا نجاح لا جدال فيه، يمكننا أن نكون جميعا فخورين به. بيد أنّ هذا ليس سوى الخطوة الأولى. والعودة إلى النظام الدستوري، مع إجراء الانتخابات الرئاسية، يسجِّل بداية المرحلة الثانية من بناء المؤسسات المفتوحة والشاملة الأساسية لمستقبل مالي. وفي الأجل الطويل، يجب أن نواصل دعم التنمية في جميع أنحاء منطقة الساحل، لأنّ ذلك هو السبيل الوحيد لتعزيز الأمن والديمقراطية والازدهار في المنطقة.

وينبغي للجمعية بأكملها أن ترحب بالدور الذي اضطلعت به المنظمات الأفريقية في هذه الأزمة. ويجدر التنويه بشكل خاص بالاتحاد الأفريقي، الذي يحتفل هذه السنة بذكراه السنوية الخمسين. ولدى إسبانيا علاقات وثيقة بأفريقيا. فشواغل هذه القارة هي شواغلنا أيضا. ونحن نشارك في مؤتمرات قمم الاتحاد الأفريقي وفي تمويل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكنّا أول بلد غير أفريقي يسهم مباشرة في ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أطلقت إسبانيا شراكة استراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي ماضية في توطيد علاقاتها مع منظمات إقليمية أخرى في أفريقيا. وإننا نساند هذه الالتزامات بدعم حقيقي. فقد تبرَّعت إسبانيا في السنوات الأربع الماضية بمبلغ ١٠٠ مليون يورو للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالمبلغ نفسه لمصرف التنمية الأفريقي.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، كنّا شهودا على الجهود الشجاعة والحازمة للشعوب العربية لتأكيد كرامتها، وإرساء أنظمتها الديمقراطية وإقصاء أولئك الذين يعززون العنف وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. فالطريق إلى الديمقراطية ليس سهلا، لكنه لا يمكن ولا يجب أن تكون هناك أية التفاتة إلى الوراء. ولا بدّ من أن تكون الديمقراطية جهدا يبذله المجتمع

كله، بالسعي إلى التعايش والشمولية، جهد يستند إلى الحوار والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

وهذا التعهد يجب أن يتمسك به كل بلد، ليس على الصعيد السياسي فحسب بل أيضاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولدعم عمليات الحكم الديمقراطي تلك أطلقت إسبانيا برنامج ”مسار“ الذي يستهدف الحكومات والمجتمع المدني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إن الجمعية العامة تدرك بأن الحالة في سوريا قد أصبحت لا تطاق، والمأساة الإنسانية تنفطر لها القلوب وكذلك ما تشكله تلك الحالة من خطر متزايد على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن الهجوم الوحشي بغاز السارين على المدنيين في دمشق والذي أكده تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (أنظر A/67/997)، وهو استخدام أدانه المجتمع الدولي على نطاق واسع ويعتقد بأنه لا يجب أن يتكرر أو أن يمر من دون عقاب.

إن اقتراح روسيا والولايات المتحدة الذي سوف يمكّن من الرقابة الدولية على جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا والتدمير اللاحق لها نال استحسان الجميع. والآن من الضروري لمجلس الأمن أن يتخذ قراراً لفرض حظر ملزم قانوناً بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وضمان تدميرها الإلزامي. فالشيء كثير معلق على تلك المسألة. وكما لاحظ الأمين العام فإنها تشكل تحدياً للأمن الدولي، وهي مسألة إن لم تحل فإنها ستمثل إخفاقاً جماعياً.

تعتقد إسبانيا اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن إنهاء الصراع العنيف بصورة متزايدة بين الأطراف إلا عن طريق الحوار السياسي، كما أبرز ذلك التقرير المقدم لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/24/46). لذلك نؤيد جهود السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا للنهوض الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي في سوريا.

إن إسبانيا واثقة من نجاح مؤتمر جنيف الثاني. وفي ذلك الصدد، أكرر أمام الجمعية ندائي إلى جميع الأطراف بالتحلي بموقف بناء. ستواصل إسبانيا تعزيز قوات المعارضة لضمان انتقال منظم وشامل إلى الديمقراطية.

أخيراً، من الجوهري الإبقاء على الجهود الإنسانية للمساعدة في تخفيف وطأة معاناة السكان السوريين المشردين داخلياً ومعاناة اللاجئين في البلدان المجاورة.

وفي سياق متصل، أود أن أشدد على أن عملية السلام في الشرق الأوسط تأخذ منظورا جديدا. ففي العام الماضي وفي ذات الملتقى، قررت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة مراقبة في الأمم المتحدة. والمفاوضات الجارية ربما هي آخر فرصة تتاح للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم للدولتين، إسرائيل وفلسطين، للعيش في سلام وأمن وازدهار. وفي هذا الوقت العصيب بالنسبة للمنطقة، فإنه يتعين على القادة السياسيين المعنيين، بدعم من المجتمع الدولي، أن يتخذوا القرارات الجريئة اللازمة لتحقيق الهدف التاريخي المتمثل في إحلال السلام، وبذلك يتعزز الاستقرار في المنطقة بأسرها وفي العالم.

إن بلادي نصير ثابت للحوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. نعتقد أن منع نشوب الصراع أداة رئيسية لضمان السلم والأمن. لذلك، شاركنا في لجنة بناء السلام، وإقامة تحالف الحضارات، وأنشأنا مع النمسا والمملكة العربية السعودية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات.

نؤمن بالوساطة لحل المنازعات بالوسائل السلمية. لذلك نحن عضوٌ في فريق أصدقاء الوساطة التابع للأمم المتحدة، وضمن الفريق قمنا بالاشتراك مع المغرب بإطلاق مبادرة بشأن

الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مبادرة بدأت مؤخراً تأتي أكلها.

طورت الجمعية العامة نظاما قانونيا عالميا موحدا بشأن إنهاء الاستعمار أيدته إسبانيا بإخلاص. مرة أخرى، علي أن أعرض على الجمعية العامة مسألة جبل طارق، وهي مسألة أدرجتها المنظمة في عام ١٩٦٣ في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ريثما يتم إنهاء استعماره. وهو الإقليم الوحيد المتبقي في أوروبا ويؤثر على وحدة أراضينا.

منذ ذلك التاريخ، تجاهلت المملكة المتحدة ولاية الجمعية العامة والالتزام الذي قطعته لإسبانيا في إعلان بروكسل الصادر في عام ١٩٨٤. تلك المفارقة التاريخية ما برحت تمثل مضايقة لمواطني جبل طارق والمنطقة المحيطة بها. إن إسبانيا إذ أقامت قضيتها على الشرعية التي منحها المبدأ العالمي للجمعية العامة، تكرر مرة أخرى دعوتها إلى المملكة المتحدة بشأن استئناف الحوار الثنائي والتعاون الإقليمي.

إن الصحراء الغربية إحدى القضايا في الأمم المتحدة التي لا تزال من دون حل. وتؤيد إسبانيا البحث عن حل عادل ودائم ومقبول بصورة متبادلة، حلٌ ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة ووفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق. ووفقاً لذلك، تؤيد إسبانيا تأييداً كاملاً العمل الذي قام به الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا الصدد.

أود أن أبرز مساهمة أمريكا اللاتينية ومنظماتها الإقليمية في التعددية. إن مساهماتها البناءة في القضايا العالمية، من قبيل البيئة والتنمية، تمثل أهمية أساسية. وخلال مؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي الذي على وشك الانعقاد في بنما، سوف نتطرق إلى التحديات العالمية في السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونقدم بعض الردود المشتركة.

لقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٣ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه. إن الحق الإنساني في المياه والصرف الصحي حق جوهري للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. لذلك، أنشأت إسبانيا في عام ٢٠٠٨ صندوق التعاون من أجل المياه والصرف الصحي من هبات بلغت بليون دولار من أجل تنفيذ مشاريع في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن إسبانيا والجزائر إذ تدركان القيمة الاستراتيجية للمياه في ضمان السلم والأمن، خططتا لإطلاق استراتيجية خاصة بالمياه في منطقة غرب البحر المتوسط.

وبفضل العمل الذي قامت به الأمم المتحدة، يوجد وعي واسع للأهمية الحيوية لمكافحة تغير المناخ والذي يشكل أولوية مباشرة وآنية. وفي العام المقبل سيكون عام للدول الجزرية الصغيرة النامية، وسيوفر فرصة رائعة للتطرق بصورة مشتركة للمسائل التي نواجهها. وأن جهودها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة، لا بد من دعمها كونها تفرز أقل نسبة من التلوث، والتي ما زالت تعاني من أكبر شكل لآثاره.

إن إسبانيا بوصفها دولة تعمل بتضامن وبذلت كل جهد ممكن للنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وجهت تضامنها من خلال نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف اعتقاداً منها بأن ذلك النظام يكفل مبدأ الحياد في تخصيص الأموال لتحقيق الهدف النهائي على نحو فعال، ألا وهو استئصال شأفة الفقر.

في عام ٢٠٠٧، أنشأت إسبانيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي كان له أثر حقيقي على حياة ٢٠ مليون نسمة من خلال أكثر من ١٣٠ برنامجا في ٥٠ بلدا، وأنفقت بليون دولار تقريباً. وتقييم الصندوق الذي يختتم أعماله هذا العام، سيكون مرجعاً رئيسياً للامتثال التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية وبلورة الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. إن الإعداد لتلك الخطة موضوع رئيسي لهذه الدورة للجمعية

العامة. وبالنسبة لإسبانيا فإن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي لها أن تركز على المؤسسات المستدامة في تحقيق النمو الجامع.

ومن هنا يتعين علينا أن نحدد بوضوح الأهداف الإنمائية المستدامة لإكمال العملية التي بدأت في ريو دي جانيرو في العام الماضي. ومهما يكن من أمر، لا يجب أن ننسى أنه لم يتبقِ إلا عامان ونيف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بينما يسرنا التقدم المحرز في العديد من المجالات لا يزال يتعين علينا أن نقطع طريقا طويلاً.

وفي الوقت الذي بدأ به الاقتصاد الإسباني بالنمو مجددا سندعم بدرجة كبيرة تلك الجهود وباستثمار سخي ورشيد وفعال في التعاون الإنمائي.

يمكن رؤية تضامن بلدي فيما يتعلق بتقديم المعونة الإنسانية، التي تمثل إسبانيا ثامن أكبر مانحيها في العالم. وتتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة للأزمات الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بصورة أسرع وأكثر فعالية بفضل مركز برنامج الأغذية العالمي لتخزين المعونة الإنسانية وتوزيعها الذي شيدناه في لاس بالماس بجزيرة كناري الكبرى.

وظلت إسبانيا دوما ملتقى طرق للثقافة والأديان والتقاليد. فبلدنا بلد مفتوح وتعددي ومتسامح يحترم التنوع الذي يأتي مع العولمة ويدمجه. وتمثل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مسؤولية للمؤسسات التي يجب على جميع المواطنين أن يسهموا فيها. وإسبانيا هي البلد الثالث في العالم الذي يصدق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وأناشد الدول الأخرى أن تحذو حذوها.

كما نولي أهمية خاصة لتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك السبب انضممنا إلى الفلبين للمشاركة في تيسير الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الانمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (القرار ٣/٦٨)، الذي عقد قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام. ومن دواعي اعتزازي القول إنه، اعترافا بذلك الالتزام، منحت إسبانيا جائزة فرانكلين د. روزفلت الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، التي تسلمتها جلالة الملكة صوفيا قبل بضعة أيام في هذه المدينة ذاتها.

وسنواصل أيضا دعم أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على نحو ما فعلناه منذ إنشاء الهيئة. فالمساواة بين الرجال والنساء، والمشاركة الكاملة للنساء في جميع المجالات وبذل الجهود لإنهاء أعمال العنف ضد النساء والفتيات أمور لا غنى عنها لتحقيق التنمية الحقيقية وهي تشكل أولوية لإسبانيا، على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

إن التزامنا بتعددية الأطراف لا يمكن فصله عن رغبتنا في بناء أمم متحدة حاسمة وفعالة. ولذلك السبب، على هذه الدورة للجمعية العامة أن تعالج مسألة إصلاح مجلس الأمن، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال أوسع توافق ممكن وقائم على مبدأ المساءلة والشفافية والتعاون، بغية تعزيز شرعية إجراءات المجلس ودعمها.

كما أن من الضروري مواءمة المنظمة مع وسائلها وترشيد الموارد لكي نتمكن، معا، من إنجاز الكثير بالقليل. ولذلك نقدم دعمنا غير المشروط لما يحرز من تقدم صوب تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وتنفيذ مبادرة ”توحيد الأداء“، وإسبانيا من كبار المساهمين فيها. وفي الوقت نفسه، يعني الطابع العالمي للأمم المتحدة اننا لا بد أن نحافظ على تعددية لغاتها.

وفي عام ٢٠٠٥، اعلنت إسبانيا ترشحها لتصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. وشدد خطابي اليوم على الأسباب الرئيسية وراء اعتقادي بان إسبانيا أظهرت، ليس بالأقوال وحدها بل بالأفعال الملموسة، استعدادها لخدمة الأمم المتحدة في مجلس الأمن،

بنفس الالتزام نحو الحوار والتضامن اللذين أظهرناهما منذ إنضمامنا إلى المنظمة. وليس لدينا سوى هدف وحيد ألا وهو: إعلاء شأن الكرامة الإنسانية. وجميع جهودنا المؤيدة لتحقيق السلام والحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة موجهة نحو ذلك الهدف. وتعلم إسبانيا أن جهودها للنهوض بالكرامة الإنسانية ستجني ثمارا كثيرة من خلال الأمم المتحدة، تماما مثلما يمكن للجمعية العامة أن تتأكد أن بوسعها، في هذا المسعى، أن تعول على إسبانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس حكومة إسبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة إسبانيا، من المنصة.

خطاب السيد عقيل عقيلوف، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد عقيل عقيلوف، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد عقيل عقيلوف، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عقيلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك من أعربوا عن تهانيهم الودية للسيد جون آشي على انتخابه للعمل رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إنني على اقتناع بان خبرته المهنية الواسعة ستسهم في فعالية أعمال هذه الدورة ونجاحها. كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفه، السيد فوك يرميتش، على الجهود التي بذلها بصفته رئيس الجمعية في الدورة السابقة. ونشارك مشاركة تامة التزام هذه الدورة نحو الإسهام في وضع خطة للتنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز التقدم المحرز بالفعل صوب التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو (ريو+٢٠).

واتفق على طرائق المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وعقد الاجتماع الأول للمنتدى قبل بضعة أيام هنا في نيويورك. ونتوقع من المنتدى، الذي يحل مكان لجنة التنمية المستدامة، أن يصبح منبرا عالميا وفعالا لاستمرار الحوار ولاستعراض الإنجازات ووضع وتنسيق برامج العمل الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. ويتوقف إحراز المزيد من التقدم في تحقيق التنمية المستدامة في أوجه عديدة على توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب للبرامج والمشاريع المقرر تنفيذها. وفي ذلك الصدد، تتسم بأهمية رئيسية أنشطة لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وهي مكلفة بتقديم توصيات بشأن وضع استراتيجيات فعالة لتمويل التنمية المستدامة.

ونؤيد الجهود الهادفة إلى وضع هدف إنمائي مستدام للموارد المائية. ونرى أن النقاط التالية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في ذلك الصدد وهي: كفالة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛ واستخدام الادارة المتكاملة لموارد المياه على الصعيدين الوطني والاقليمي؛ وزيادة فعالية استخدام المياه والاستخدام الثانوي لها؛ وتوفير التمويل الكافي والاستثمار في مرافق اقتصاد المياه وهياكلها الاساسية؛ ونقل وإدخال التكنولوجيا المتقدمة وإنشاء آليات مقبولة للجميع لجميع المعلومات والبيانات ونشرها.

وكما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، فإن ”المياه تعد عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، حيث أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من التحديات العالمية الرئيسية“

(القرار ٦٦؟٢٨٨، المرفق، الفقرة ١١٩). وقدمت القرارات ذات الصلة بالمياه التي أصدرتها الجمعية العامة وبادرت بها طاجيكستان وشاركت في تقديمها الدول الأعضاء الأخرى إسهاما قيما للغاية في بلوغ الهدف الرئيسي المتعلق بموارد المياه في تحقيق التنمية المستدامة. وصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمشروعنا العالمي الأول، وهو السنة الدولية للمياه العذبة، التي أعلنت في عام ٢٠٠٣.

وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا هاما آخر عندما أعلنت الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“ (القرار ٥٨/٢١٧).

وفي عام ٢٠١٠، قدمت طاجيكستان مشروع قرار الجمعية العامة الذي أعلن عام ٢٠١٣ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه (القرار ٦٥/١٥٤). وعند الترويج لمشروع القرار ذاك، جنبا إلى جنب مع بلدان أخرى، عملنا استنادا إلى افتراض أن المناسبات التي ستُنظم خلال تلك السنة الدولية ستسهم في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل وتدعيم التعاون والشراكة على أساس نُهج شاملة ومتعددة المستويات في سبيل حل مشاكل المياه. والأهم من ذلك كله، أننا توقعنا أن تصبح السنة الدولية للتعاون في مجال المياه منطلقا رئيسيا لتوحيد الجهود وتحسين تعاملنا مع الموارد المائية.

واليوم، لا يزال من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات بشأن نتائج السنة. غير أنني أود أن أشير إلى أن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه وفرت فرصة فريدة حقا لتشجيع الحوار حول إيجاد وإنشاء نظام عادل وفعال ومفيد لجميع الأطراف للتعاون في مجال المياه. وكانت تلك الفكرة تحديدا هي محور التركيز في البيانات والتقارير المقدمة من المشاركين في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه الذي نظمته حكومة طاجيكستان بالتعاون مع الأمم المتحدة في ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس في دوشانبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة والأمين العام وجميع شركائنا – الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية – لمشاركتهم الفعالة في أعمال ذلك المؤتمر الناجح.

واستنادا إلى نتائج المؤتمر، صدر إعلان دوشانبي للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه وإطار عمل دوشانبي بشأن التعاون في مجال المياه وجرى تعميمهما على الدول الأعضاء بوصفهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة. واقترح رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد إمام علي رحمن، في بيان أدلى به في حفل افتتاح مؤتمر دوشانبي، وضع رؤية بشأن المياه في العالم لما بعد عام ٢٠١٥ والتي يمكن أن تكون بمثابة خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه. ونود أن ندعو جميع الوفود إلى دعم هذه المبادرة.

من المعروف أن الموارد المائية أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية (القرار ٥٥ /٢). وجهودنا في القضاء على الفقر تعتمد مباشرة على الإدارة الرشيدة للموارد المائية. والجهود المبذولة لم تُحدث بعد الآثار الواسعة النطاق التي كنا نتوقعها جميعا في فجر الألفية. ومع ذلك، فإن التقدم واضح. فوفقا لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، أصبح بوسع أكثر من ٢,١ بليون نسمة خلال العقدين المنقضيين الحصول على إمدادات مياه شرب أفضل وتحسنت ظروف الصرف الصحي المتوفرة لـ ١,٩ بليون شخص. وعلى الرغم من هذه الإحصائيات، لا يزال ٧٦٨ مليون شخص يستخدمون مياها من مصادر مياه غير مأمونة ولا تتوفر خدمات الصرف الصحي الأساسية لنحو ٢,٥ بليون نسمة. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى التقدم يتفاوت، ليس بين المناطق والبلدان فحسب، ولكن أيضا بين المناطق الريفية والحضرية داخل البلد نفسه.

وقد أتاح المنتدى الخاص الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا في نيويورك فرصة أخرى لإجراء تقييم سليم للتقدم المحرز وتحديد سبل الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والقيام بذلك بأقصى قدر من النجاح. وهذا أمر

هام للغاية في ظل الظروف الراهنة التي تقوض فيها الأزمات المالية والاقتصادية وأزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ التقدم الذي لا يزال غير مستدام وغير متكافئ في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

والتجربة تظهر استحالة بلوغ الأهداف الإنمائية دون ضمان توفير الطاقة للجميع بصورة يُعتمد عليها. وعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) يتيح فرصة فريدة لتنفيذ هذا الهدف تنفيذا عمليا. ونعتقد أنه، إلى جانب ضمان توفير الطاقة بشكل مستدام وبصورة يُعتمد عليها، من الضروري أن نشجع ونعزز بكل وسيلة ممكنة نقل التكنولوجيات المتقدمة وزيادة كفاءة إمدادات الطاقة والتوفير في استهلاك الطاقة. وطاجيكستان، التي تشهد نموا اقتصاديا وسكانيا، ليس لديها رواسب كبيرة من النفط والغاز ولكنها تملك إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهرمائية. وهي تبذل كل جهد ممكن لتطوير جميع جوانب توليد الطاقة، والذي يعتمد عليه رفاه السكان بشدة.

وحكومتنا تبذل جهودا إضافية لتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الخاصة فيما يتعلق بمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وفي ٢ آذار/مارس، استكملت طاجيكستان بنجاح عملية التفاوض وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية بوصفها العضو رقم ١٥٩ في هذه المنظومة المتعددة الأطراف لتنظيم التجارة العالمية. ونحن حريصون على النهوض بالمصالح التجارية للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان غير الساحلية. وفي هذا السياق، عُقد في دوشانبي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر الاجتماع السنوي العاشر للجنة الحكومية الدولية المعنية بممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا. وأعقب ذلك الاجتماع يوم ١٨ أيلول/سبتمبر المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن تنمية النقل البري وإمكانات المرور العابر في آسيا الوسطى للفترة حتى عام ٢٠٢٣. وأسهمت تلك المناسبات إسهاما إضافية في عملية التحضير للاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ١٠ سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

والتعاون الإقليمي الفعال يمكن أن يوفر دعما كبيرا لإنشاء شراكة عالمية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي منطقتنا، يتوقف تطوير التعاون المتعدد الأبعاد في نواح كثيرة على تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لتحديات الفترة الانتقالية والمصالحة وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع في أفغانستان. ونؤمن بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي المفتاح لإحلال السلام الدائم في هذا البلد. وفي المقام الأول، ينبغي أن تهدف المساعدات الدولية لأفغانستان إلى تشجيع الانتعاش الاقتصادي الكامل ومواصلة تعزيز المجال الاجتماعي وإيجاد فرص عمل جديدة. وينبغي النظر إلى الحدود مع البلدان المجاورة لأفغانستان باعتبارها خط الجبهة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، ينبغي تكثيف الجهود فيما يتعلق بتعزيزها لوجستيا وإنشاء قوة شرطة حدود أفغانية حديثة وفعالة على وجه السرعة. وهناك حاجة ملحة إلى إشراك أفغانستان بشكل كامل في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد. ومشاركة البلدان المجاورة في تنمية أفغانستان وإيلاء الاعتبار الواجب للسياق الإقليمي في إعادة تأهيل البلد بعد انتهاء الصراع سيكفلان نجاح الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع العالمي.

من الواضح أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد أصبح أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب الدولي. إن الطابع الملّح وضخامة المشاكل المرتبطة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات لدلائل واضحة على الخطر العالمي الذي يهدد الاستقرار والأمن الدوليين ككل. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده الرامية إلى الحد من العرض والطلب على

المخدرات وجهوده الرامية إلى إدماج الجهود الوطنية والإقليمية في الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات.

وستقوم طاجيكستان خلال فترة عضويتها في لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٤-٢٠١٧)، بتعزيز وتوسيع نطاق تفاعلها مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية في التنفيذ العملي للاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات والإعلان السياسي وخطة العمل الدولية بشأن التعاون صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي.

إن مكافحة الإرهاب مهمة معقدة وطويلة الأجل وتتطلب تعزيز الكفاح المشترك عن طريق تطبيق كامل نطاق التدابير السياسية والاقتصادية والمالية. ونرى أن من الأهمية بمكان التعجيل بتنسيق واعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ولا بد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القادرة على تقديم الدعم إلى النظام العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي أن تضطلع بدور هام في مكافحة الإرهاب والتطرف.

لقد كثفت طاجيكستان في السنوات الأخيرة تفاعلها مع أليات إنفاذ الأمم المتحدة للقوانين، بما في ذلك آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والأولويات الرئيسية للبلد في هذا المجال هي تعزيز الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، والتنفيذ بحسن نية للالتزامات التي تم التعهد بها وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال حماية حقوق الإنسان. ونحن ننظر إلى مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى هاما للحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

وإذ تسترشد طاجيكستان بالرغبة في الإسهام في إجراء حوار عادل ومفتوح في مجال حقوق الإنسان، فقد قررت للمرة الأولى أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويحدونا الأمل في أن ينال ترشيح طاجيكستان لتلك الفترة في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في خريف عام ٢٠١٤.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجموعة الكاملة من الأهداف الطويلة الأجل تتطلب استعراضا واضحا وسليما للإجراءات الجارية صوب الانتقال إلى التنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأنه لا بد للأمم المتحدة، بوصفها الآلية العالمية الفريدة للتعاون المتعدد الأطراف، أن تظل محور تنسيق جهودنا الجماعية الرامية إلى كفالة السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن دور الأمم المتحدة نفسها يجب أن يتعزز من خلال الإصلاح الشامل وتعزيز قدرتها على معالجة المشاكل بسرعة وبصورة ملائمة، والتصدي بشكل فعال للتحديات العالمية الكثيرة ومكافحة التهديدات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

تم اصطحاب السيد عقيل عقيلوف، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيير موكوكو مبونجو، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد موكوكو مبونجو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل إلى جميع الحاضرين اعتذار فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، الذي رغب في المشاركة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب معوقات تتعلق بالبرنامج السياسي الوطني. وطلب مني أن أقرأ الرسالة التالية:

”إذ يتسلم الرئيس زمام أمور الجمعية العامة، فإن منظمة الأمم المتحدة تدخل فترة حرجة ينبغي أن تؤدي

إلى تحديد البرامج الإنمائية الدولية التي ستلي الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أنقل إليه، وأنا أدرك مسؤوليته الضخمة والقدر الهائل من العمل اللذين سوف يواجههما خلال هذه الدورة، خالص تمانى بلدي بانتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأن أتمنى له كل نجاح في هذا المسعى الشاق ولكن المفيد. إن ما يتمتع به من خبرة واسعة في مجال الدبلوماسية، التي اتضحت عندما ترأس لجنة التنمية المستدامة ومجموعة الـ ٧٧ والصين، تكفل تحقيق نتيجة مثمرة لمداولاتنا الجارية ولأعمال الجمعية العامة على مدى الـ ١٢ شهرا المقبلة.

”وهذاه الصفات نفسها كانت أوجه القوة الرئيسية لسلفه، السيد فوك يريميتش، وأود في هذا المقام أن أشيد بدينامية وفعالية رئاسته للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

”وأخيرا، أود أن أعرب عن الشعور بالارتياح إزاء الجهود التي بذلها الأمين العام بان كي – مون في خدمة السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

”تبدأ هذه الدورة في سياق تميزه الأعمال الإرهابية التي وقعت في مركز تجاري في نيروبي قبل عدة أيام. ويمثل هذا بالنسبة لي فرصة لكي أدين بشدة أعمال العنف هذه، وأن أنقل إلى شعب وحكومة ذلك البلد الشقيق خالص تعازي شعب الكاميرون وحكومته.

”أود، على نحو أكثر تفاؤلا، أن أرحب بانتهاء الأزمة في مالي، التي أسفرت عن الانتخاب الديمقراطي للرئيس إبراهيم بو بكر كيتا. وتمثل نهاية تلك العملية، التي حظيت بالدعم المرحب به الذي قدمه المجتمع الدولي، معلما في بناء السلام والأمن والمصالحة الوطنية والتنمية في ذلك البلد.

”وكما ذكرت في بداية ملاحظاتي، يجب علينا، خلال هذه الدورة، أن نفكر مليا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. خلال المناقشة الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٠، لاحظنا أنه على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال توجد فوارق كبيرة بين البلدان وبين المناطق.

”ونلاحظ أنه، على الرغم مما أُحرز من تقدم، بوتيرة التنفيذ الحالية لن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي إلا عدد قليل جدا من البلدان. وإذ لا تزال أمامنا سنتان قبل حلول ذلك الموعد النهائي، يجب علينا أن نشير إلى أنه سيكون من الصعب على الكاميرون تحقيق بعض الأهداف. وقد أُحرز تقدم كبير في بلوغ بعض الغايات. ففي مجال الرعاية الصحية، الذي يُعتبر محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبغية الحد من الفقر، يظل بلدي ملتزما ببذل الجهود لمكافحة وباء الإيدز. وقد أدى تخصيص موارد كبيرة لمكافحة ذلك المرض، وتوزيع العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، وتقديم الرعاية الفعالة للمرضى، وتنفيذ برنامج وقائي فعال، بما في ذلك للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، إلى الحد بشكل كبير من معدل الإصابة بالإيدز في الكاميرون. فمن ١٠,٥ في المائة عام ٢٠٠٠، انخفض المعدل إلى ٤,٣ عام ٢٠١٢، أي بانخفاض يفوق ٥٠ في المائة.

"ومصدر الارتياح الارتياح الحقيقي الآخر بالنسبة للكاميرون هو التقدم المحرز في مجال التعليم. إن الحكومة تسعى جاهدة إلى مواصلة وتعزيز الجهود المتعددة الرامية إلى كفالة حصول جميع أبناء الكاميرون على التعليم الإبتدائي. وأود أن أشدد على أن الهدف الوطني هو أن نتيح لجميع الأطفال – البنين والبنات – في جميع

أنحاء الكاميرون، الموارد اللازمة لتحقيق دورة كاملة من التعليم الابتدائي. وقد أدى تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال التعليم إلى إحراز تقدم واضح في تنفيذ السياسية التعليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر، من جملة أمور، تعزيز البنى التحتية للمدارس، وتحسين نسبة المعلمين إلى التلاميذ، والحد من عدد التلاميذ الذي يكررون العام الدراسي وتحسين تعليم الفتيات. وبفضل تلك الإجراءات، أصبح لدى الكاميرون اليوم واحد من أعلى معدلات محو الأمية في أفريقيا جنوب الصحراء، بمعدل تسجيل يبلغ ١٠٠ في المائة تقريبا. لكن التقدم ذاته لم يتحقق فيما يتعلق بالغايات المتصلة بالأهداف الأخرى. وينطبق ذلك على معظم البلدان النامية. وبالتالي، لا بد أن نواصل تفكيرنا الذي بدأ في ريو دي جانيرو، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن نقوم، كما يرغب الرئيس في ذلك، بتمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.ويجب أن يستند ذلك التفكير إلى تقييم واضح لما واجهناه من تحديات وما استفدناه من دروس أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بغية النظر في آفاق الإطار الدولي القادم.

"ولدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تنفيذا كاملا، تواجه بعض البلدان صعوبات هيكلية تتعلق ببعض الأهداف وصعوبات مؤقتة فيما يتعلق بالأهداف الأخرى، لا سيما الصعوبات المتعلقة بتغير المناخ، والأزمة المالية وانعدام الأمن الغذائي. وتثير تلك الصعوبات عددا من الأسئلة الهامة عن الكيفية التي صيغت بها الأهداف الإنمائية. فهل كنا طموحين أكثر مما ينبغي؟ وهل كان الموعد النهائي لعام ٢٠١٥ واقعيا؟ وهل تزودنا بالموارد الكافية لكفالة التنفيذ؟ ومن الواضح أن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية'' كان بداية جواب على السؤال الأخير. لكن ذلك الهدف سيكون أيضا صعب التحقيق بحلول عام ٢٠١٥.

''ومن المرجح أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق كافة بحلول عام ٢٠١٥. لكن ينبغي أن نقر بأن البرنامج سيُمَكّن من إحراز تقدم واضح في العديد من المجالات. فقد مَكّننا من تجسيد الصيغة اللغوية المعقدة للغاية للتنمية في أهداف واضحة يمكن للجميع تحقيقها، كما مَكّن كل بلد من بلداننا من تحديد المتطلبات والاحتياجات البسيطة لحكوماتها. ويجب علينا أن نحافظ على تلك الإنجازات في إطار طة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تراعي رأي البلدان النامية، التي تشكل الأهداف الرئيسية. وفي ذلك الصدد، أهنىء الأمم المتحدة على المبادرة بإطلاق عملية من المشاورات الواسعة والشاملة بغية جمع آراء الجميع، لا سيما آراء االآكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والإطار الذي سيعقبها. وقد عقدت مشاورات من ذلك النوع في الكاميرون. ومكّنت المجتمع المدني من إصدار توصيات بشأن إطار ما بعد الأهداف الإنمائية. وتلك التوصيات تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية من حيث تعزيز ما ينبغي اتخاذه من إجراءات لتوفير فرص الحصول على التعليم الابتدائي للجميع، والحد من وفيات الأمهات والرضع، وتحسين فرص الاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي.

''وعلاوة على ذلك، وفي سياق البرنامج المقبل، فإن بلدي يعتقد أنه ينبغي التركيز بصورة خاصة على إيجاد فرص العمل اللائق باعتباره محرك النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، أعدت الكاميرون

وثيقة استراتيجية للنمو والعمالة. وتندرج تلك الوثيقة في رؤية الكاميرون بشأن التنمية المشتركة إلى غاية ٢٠٣٥، التي سيقود بها الأداء الاقتصادي لبلدي إلى تحقيق نتائج ملموسة من حيث إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، والتحسين الكبير للأحوال المعيشية لأبناء شعبي، لا سيما النساء والشباب. وعلى الرغم من أن الكاميرون ترى أن إيجاد فرص العمل اللائق ينبغي أن يقع في صلب اهتمامنا، فإن المسائل البيئية ينبغي ألا يتم تجاهلها. فتلك المسائل، وفقا لروح ريو دي جانيرو، ستمكِّننا من تحديد المستقبل الذي نريده للبشرية والعمل بجدية على تحقيقه.

”ولكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة في الموعد النهائي المحدد، يجب دعم المبادرات الوطنية بإقامة شراكة عالمية فعالة. وبالتالي، وعلاوة على الإجراءات التي قد تُتّخذ على الصعيد الدولي من لدن المانحين – زيادة القروض التفضيلية، تحويل الديون، وإعادة جدولة الديون وإلغاؤها – وعلى الصعيد الوطني من لدن البلدان النامية، من الأهمية بمكان مواصلة مراقبة الأسواق المالية وأسواق المواد الخام بصورة أفضل بغية تمكين البلدان من تحسين قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية.

”كما ينبغي أن ننظر في إمكانية إنشاء صندوق لدعم تنفيذ البرنامج الإنمائي الجديد، فضلا عن وضع آليات للمتابعة المنتظمة على الصعيدين الدولي والإقليمي بغية تحقيق كل هدف من تلك الأهداف.

”إضافة إلى الصعوبات التي أشرت إليها بالفعل، فإن الأهداف الإنمائية للألفية، شأنها شأن الإطار الإنمائي الدولي في المستقبل، لا يمكن تحقيقها على النحو الأمثل إلا إذا تم ضمان البيئة الأمنية. وللأسف، فإن البلدان النامية، وأفريقيا على وجه الخصوص، لا تزال مسرحا للعديد من الصراعات.

”إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطرابات التي أعقبت أزمات الربيع العربي في شمال أفريقيا تشكل كلها مصادر للقلق يمكن أن تعرض للخطر جهود التنمية التي تبذلها الدول المعنية. وفي ما يتعلق بالأزمة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، والتي بلغت أبعادا غير مسبوقة في تاريخ ذلك البلد، فإن الكاميرون وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد تحملت مسؤولياتها بإرسال قوات إلى بانغي لتحقيق استقرار الحالة. وبالمثل، أسهمنا بنشاط في وضع خريطة الطريق التي ينبغي أن تمكنها من استعادة النظام الدستوري الطبيعي في غضون فترة تتراوح من ١٨ إلى ٢٤ شهرا.

”وتناشد الكاميرون المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ولا سيما بهدف التفعيل السريع لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وحشد المساعدة الإنسانية بما يتناسب مع المشاكل التي يواجهها البلد.

”تتفاقم الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية بفعل أعمال اللصوصية المتكررة، من قبيل اختطاف المدنيين والقرصنة البحرية. لقد بلغ تطور النشاط الإجرامي الأخير، الذي يشكل تهديدا للتجارة الدولية، أبعادا منذرة بالخطر. ووفقا للمكتب البحري الدولي، فإن عدد أعمال القرصنة التي رصدت على طول ساحل غرب أفريقيا في عام ٢٠١٢ تجاوز لأول مرة عدد الهجمات التي وقعت في خليج عدن والمحيط الهندي.

”ومن أجل التصدي لتلك المشكلة، استضافت ياوندي، عاصمة الكاميرون، يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، مؤتمر قمة مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، بهدف مكافحة القرصنة والسطو المسلح وغيرهما من الأنشطة غير القانونية التي ترتكب في الحيز البحري لخليج غينيا.

”وقرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، الذين اجتمعوا للمرة الأولى منذ إنشاء تلك المؤسسات الثلاث، إنشاء مركز تنسيق على الصعيد الأقاليمي من أجل رصد الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة في حيزها البحري المشترك وتجميع مواردها. ومنحت الكاميرون استضافة مقر المركز، الذي يتمثل الغرض منه في تنفيذ استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح والأعمال غير المشروعة الأخرى التي ترتكب في عرض البحر في خليج غينيا. ويجري القيام بكل ما هو ممكن لتمكينه من بدء عمله في أقرب وقت ممكن. وأود الآن أن أثني على تقييم نتائج مؤتمر القمة من جانب الأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين الآخرين، والتزامهم بدعم تنفيذ قرارات مؤتمر قمة ياوندي.

”وكما أوضحت، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة، سيكون من الضروري اضطلاع جميع أصحاب المصلحة بدورهم كاملا في التنفيذ الفعال للصكوك التي وضعتها المنظمات الثلاث، من أجل تحقيق هدف الأمن المنشود. وكما هو الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، فإن دعم جميع شركائنا الاستراتيجيين حاسم الأهمية لمكافحة القرصنة وغيرها من أشكال انعدام الأمن في خليج غينيا على نحو فعال.

”ونحن نؤيد أي عمل من شأنه أن يعزز التنمية في المنطقة، أن يسهم في تحسين النمو والأمن على الصعيد العالمي وأن يفضي إلى تحقيق تقدم كبير نحو ’المستقبل الذي نصبو إليه‘ – مستقبل السلام والرخاء للجميع.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسبن بارث إيدي، وزير خارجية النرويج.

السيد إيدي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في عصر يشهد تغييرات سريعة. تحدث الديناميات العالمية والإقليمية تحولا في الحوكمة العالمية. من المحتم أن يغير العالم المتغير الأمم المتحدة. لكننا، نحن أعضاء هذه المنظمة العظيمة، يمكن أن نؤثر في اتجاه التغيير. بيد أننا، بغية القيام بذلك، يجب أن نحدد الأولويات الاستراتيجية. علينا وضع نظام متعدد الأطراف مرن للقرن الحادي والعشرين.

كان مؤسسو الأمم المتحدة سابقين لأزمانهم من نواح عديدة. تنبأ الميثاق، في فصليه السادس والثامن، بعالم تضطلع فيه الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات وتعزيز المصالح المشتركة على الصعيد الإقليمي، بقدر ما تضطلع به على الصعيد العالمي. غير أنه في عام ١٩٤٥، كان هناك عدد قليل من الآليات الإقليمية القائمة. وبعبارة أخرى، فإن أحكام الميثاق فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية كانت تطلعية إلى حد كبير.

وفي عالم اليوم، فإن المنظمات والترتيبات الإقليمية تثبت أهميتها على نحو متزايد. تجري عمليات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الصعيد الإقليمي. ولا يتعلق

التعاون بالنتائج فحسب، بل وبالعمليات ذاتها. إذ يمكن للتعاون العملي أن يرسي الأساس للثقة الاستراتيجية والقيم المشتركة.

لم تختر قارتي التكامل الوثيق إلا بعد الحربين الرهيبتين في القرن الماضي. كان هذا أمرا أساسيا لإقامة أوروبا يسودها السلام. ولهذا الإنجاز التاريخي، منح الاتحاد الأوروبي جائزة نوبل للسلام في أوسلو في العام الماضي.

وشهد الاتحاد الأفريقي قارته عبر ٥٠ عاما من التغيير. تحققت الحرية بثمن باهظ. لكن أفريقيا لم تكن في أي وقت مضى أكثر ازدهارا مما هي الآن. نحن نرى النمو الاقتصادي، وتحسين الحوكمة وتعزيز التعاون الإقليمي.

ومن الصومال إلى مالي، ما زال الاتحاد الأفريقي وشركاؤه دون الإقليميين يثبت أهميته. أصبح الاتحاد الأفريقي، بلا شك، أحد أهم الشركاء الإقليميين للأمم المتحدة. وإنني أثني على الجهود المتفانية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وأود أن أعرب عن خالص التعازي للخسائر المأساوية في الأرواح في الهجمات الإرهابية الشنيعة في نيروبي. يجب ألا نسمح أبدا للإرهابيين بتحديد جدول الأعمال. ومن ثم لا بد من مضاعفة جهودنا الرامية إلى العمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الصومال في هذه المرحلة الحاسمة.

في السنوات الأخيرة، عملت النرويج مع الشعب الكولومبي لإرساء أسس السلام الدائم بين حكومته وحركة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

وقد شهدنا أثناء القيام بذلك الالتزام القوي من جانب البلدان المجاورة لكولومبيا. وتعلمنا هناك، كما هو الحال في كل مكان آخر، أنه لا يمكن توطيد السلام داخل بلد واحد بمفرده، بل يجب ترسيخه في سياق إقليمي.

وفي جنوب شرق آسيا، فقد أصبحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مصدرا وعاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وأثني على الدور البناء الذي تضطلع به الرابطة فيما يتعلق بدعم عملية الإصلاح الديمقراطي في ميانمار. بل إن ميانمار ستتولى رئاسة الرابطة في السنة المقبلة. وهو أمر يدل بطرق شتى على قدرة هذه المنظمة على التكيف.

وتعهدت المنظمات من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا بوضع استجابات متعددة الأطراف للتحديات الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأمن البحري. ولا تقتصر أهمية تلك الخطوات على الصعيد الإقليمي، بل إنها هامة بالنسبة لنا جميعا. ذلك أن حرية وسلامة التنقل في البحار من أهم المصالح العامة في عالمنا المترابط هذا.

وكما هو الحال في جنوب شرق آسيا، فقد عمدت النرويج، إلى جانب الدول الأخرى في منطقة القطب الشمالي، إلى بناء وتعميق علاقات التعاون البحري على أساس أحد أهم المبادئ المنظمة للأمم المتحدة: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك فإن المناطق تواصل التعاون فيما بينها. وفي وقت سابق من هذا العام، انضمت النرويج إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وبالمثل، انضمت جمهورية كوريا وسنغافورة والصين والهند واليابان أيضا خلال موسم الربيع إلى مجلس المنطقة القطبية الشمالية بصفة مراقب. وبذلك، تؤيد تلك الدول المبادئ التي تأسس عليها مجلس المنطقة القطبية الشمالية. ويمثل ذلك انعكاسا مباشرا لأحد المعايير الأساسية للأمم المتحدة.

وفي المنطقة التي أقيم فيها نلاحظ الاحترار العالمي عن كثب. ويذكّرنا ذوبان قلنسوة الجليد القطبية بمسؤوليتنا المشتركة إزاء إنقاذ مناخ كوكب الأرض. ذلك أن المحيط المتجمد الشمالي مفتوح اليوم على الأنشطة البشرية بطرق

كان يصعب تصورها قبل بضع سنوات فحسب. فقد عملنا جاهدين على مدى العقد الماضي من أجل وضع استراتيجيات تطلعية تتعلق بالإدارة الآمنة للطرق البحرية الجديدة بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

ويمثل ظهور المؤسسات الإقليمية بوصفها إحدى مظاهر الحوكمة العالمية أنباء طيبة بالنسبة للأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة عنصرا حافزا لدعم وتشجيع التطورات الإقليمية، ما دامت هذه التطورات تعزز هدفنا المشترك العالمي والمتعدد الأطراف. ويجب علينا الاعتراف بذلك الاتجاه. ويجب أيضا أن نعيد النظر في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصلين السادس والثامن منه. ويجب أن نسعى إلى تحديد الفرص المحتملة والثغرات التي ينطوي عليها بالنسبة للأمم المتحدة.

ولا يزال الشرق الأوسط بحاجة إلى إيجاد هيكل إقليمي فعال. وهو أيضا جزء من مناطق العالم التي تسبب قلقا كبيرا في هذه الأيام. وتواجه إسرائيل وفلسطين معا لحظة الحقيقة. فهذا الشهر يوافق مضي ٢٠ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو. وقد شهدنا إنجازات إيجابية على أرض الواقع. فقد بنيت مؤسسات الدولة وهي جاهزة لإقامة الدولة. غير أن الأفق السياسي ظل غائبا على مدى سنوات عديدة. والوقت ينفد بالنسبة للتوصل إلى حل تفاوضي على أساس وجود دولتين.

بيد أن الأمل قد تجدد الآن بعودة القادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات. فقد ترأست بعد ظهر هذا اليوم، في مبنى المؤتمرات، اجتماعا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بصفتها مجموعة المانحين الدوليين لفلسطين. وكررت الجهات المانحة من جديد التزامها بتقديم المساعدة اللازمة للسلطة الفلسطينية بغية تمكينها من عملية الانتقال إلى إقامة الدولة. وقد تكون هذه هي الفرصة الأخيرة، وهي فرصة لا يمكننا تفويتها.

وإذ نتكلم الآن، فإن الفظائع التي ترتكب في سوريا لا تزال مستمرة. ويقتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ويتعرضون للتشويه، في حين يفر ملايين الأشخاص من ديارهم. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق، ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ويجب منع استخدامها مرة أخرى بطريقة فعالة ويجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة، وأن تحال تلك القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولا يمكن حل الأزمة السورية إلا من خلال إيجاد حل سياسي. ويجب أن يرتقي مجلس الأمن الآن إلى مستوى المسؤولية التي كلفناه بها نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن نغتنم الزخم الذي أوجده الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية من قبل جميع الأطراف وإلى جميع المناطق. ويجب وضع حد لإراقة الدماء في سوريا.

وبسبب الإحباط من جراء الأزمة السورية، وجهت انتقادات عديدة إلى الأمم المتحدة بسبب عدم قدرتها على اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومع ذلك، ينبغي ألا نغفل النظر إلى الإنجازات العديدة للأمم المتحدة. ففي كل يوم توفر الأمم المتحدة المأوى للاجئين وتقوم بتحصين الأطفال وتعمل على تحسين صحة الأمهات، وتعزيز الاستقرار في الدول الهشة. وقد طرح تطوير معايير جديدة للأمن البشري مسائل جديدة في جدول الأعمال. وتشكّل المسائل من قبيل: الأطفال والصراع المسلح، والمرأة، والسلام والأمن، وحماية المدنيين أمثلة حديثة على ذلك الدور المعياري الهام الأمم المتحدة.

وإذ نواجه شح الموارد الذي تزيد من حدته الضغوط على الاقتصاد العالمي، ينبغي لنا زيادة مرونة الأمانة العامة وقدرة الأمين العام على إدارة المنظمة. وفي خريف عام ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة تخفيض الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وتخفيض الميزانية في مقابل زيادة المهام التي تضطلع بها المنظمة، إنما هو وصفة لإضعاف الأمم المتحدة وليس لتقويتها. ويجب أن تكون الجمعية العامة متسقة في سياساتها. وينبغي أن ينصبّ الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة على تقديم التوجيه وليس تولي الإدارة التفصيلية.

وفي سبيل مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية في عصرنا، يجب علينا نحن الدول الأعضاء، أن نعمل معا للوفاء بالتطلعات والإمكانيات التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتمد كفاءة هذه المنظمة العظيمة على قدرتها على الابتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٥.